



مركز المرأة للإرشاد
القانوني والاجتماعي
Women's Centre for Legal
Aid and Counselling



النشرة السنوية 2025

إرادة لا تُقهر: نساء فلسطين
بين الصمود والعدالة

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2026

تحرير النشرة

إشراف وتحرير:

صابرين سالم

الإشراف العام:

رندة سنيورة – المديرية العامة للمركز

تدقيق لغوي:

أياد الرجوب

تصميم:

عماد أبو بكر

ISBN 5-00-354-9950-978

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي



مركز المرأة للإرشاد
القانوني والاجتماعي
Women's Centre for Legal
Aid and Counselling

ملاحظة:

المقالات المنشورة في هذه النشرة تُعبّر عن آراء أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

فهرس المحتويات

افتتاحية النشرة	03
المناصرة الدولية: من شهادات جنيف إلى أروقة الأمم المتحدة: أصوات النساء الفلستينيات على الساحة الدولية	06
المناصرة المحلية: تعزير العدالة والمساواة للنساء ضمن بيئة قانونية داعمة	15
تمكين النساء وحمائتهن: خدمات قانونية واجتماعية شاملة ضد التمييز والعنف	27
جهود التفعيل المجتمعي... نحو تمكين فعّال وتغيير مجتمعي مُستدام	32
الإنتاج المعرفي لمركز المرأة 2025	49
مكتبة المركز: نافذتك إلى عالم قضايا المرأة والنوع الاجتماعي	55
محطات إعلامية في مسيرة المركز خلال 2025	56
عضوات وأعضاء مجلس الإدارة والهيئة العامة للمركز	57
عناوين مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي	58

افتتاحية النشرة

في قلب التحديات، يولد الأمل



حين يشتد الظلام، تُضيء النساء الفلسطينيات شموع الصمود، ليُصبح 2025 عامًا للتحديات والإنجازات معًا. أثبتت مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي أن الإرادة والإصرار قادران على تحويل الصعاب إلى خطوات ملموسة نحو العدالة والمساواة. من توثيق الانتهاكات إلى المناصرة الدولية، ومن تعزيز الحماية القانونية والاجتماعية إلى بناء قدرات النساء والشباب، رسم المركز صورة مشرقة للعمل النسوي الفلسطيني المتمسك بالحق والكرامة والعمل الدؤوب لخدمة النساء ومساندتهن والسعي نحو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

خلال العام، شهدنا حضورًا فلسطينيًا فاعلاً على المستوى الدولي، من شهادات موثقة أمام لجنة تقصي الحقائق للأمم المتحدة، إلى مداخلات بارزة في مجلس حقوق الإنسان ولجنة وضع المرأة CSW، وصولاً إلى المشاركة في مؤتمرات ولقاءات إقليمية ودولية حول العدالة الجنديرية، والمرأة والسلام والأمن، والسياسات النسوية. كل هذه الجهود ساهمت في تعزيز صمود النساء الفلسطينيات ورفع أصواتهن أمام العالم.

على الصعيد المحلي، واصل المركز تمكين النساء عبر برامج قانونية واجتماعية شاملة، وخدمات دعم نفسي، وتعزيز القدرات المهنية للأخصائيات الاجتماعيات والمحاميات الشابات، إضافةً إلى برامج تدريبية للشباب والشابات لتعزيز وعيهم/ن ودورهم/ن في حماية المجتمع، من خلال مبادرات وفعاليات تهدف إلى تفعيل المجتمع والمساهمة في عملية التغيير نحو المساواة والعدالة للنساء. كما عزز المركز شبكات الحماية في مختلف المحافظات، وتم افتتاح شبكة الحماية السابعة في محافظة جنين للاستجابة لاحتياجات النساء مع ارتفاع وتيرة التهجير القسري التي طالت ما يزيد عن 40 ألف شخص، ومع التركيز على النساء المتضررات من العنف المبني على النوع الاجتماعي، وضمان وصولهن إلى الدعم القانوني والاجتماعي والنفسي.

ومع هذه الإنجازات، نشكر مجلس الإدارة، والهيئة العامة، والطاقم المتميز بكل أفرادهم، والشركاء المحليين والدوليين، والممولين الداعمين الذين ساهموا في دعم برامج المركز وتمكين النساء، وكانوا العمود الفقري لاستمرار المركز وتحقيق إنجازاته. ونخطو نحو عام جديد بروح التفاؤل والإصرار، مؤمنين أن كل خطوة نحو العدالة والمساواة هي خطوة نحو مجتمع أكثر أمانًا وكرامة لجميع النساء والفتيات الفلسطينيات. ولا بد من الإشارة إلى أنه دون وجود طاقم ملتزم ومؤمن برؤية المركز ورسالته وأهدافه، ودون العمل بانتماء وشغف عاليين، ما كان لنا أن ننجز ما أنجزناه خلال العام في ظل الظروف السياسية الصعبة من استمرار حرب الإبادة في قطاع غزة من جهة، وعزل مدينة القدس تمامًا عن باقي الأرض الفلسطينية المحتلة، واستمرار سياسات الاحتلال المنهجية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وجرائمه ضد الفلسطينيين في كل الأرض الفلسطينية المحتلة، والمداهمات الليلية، والاعتقالات التعسفية، والتهجير القسري، وسياسة الإغلاق والحواجز العسكرية والبوابات الإلكترونية وإرهاب المستوطنين، وصعوبة التنقل بين المناطق المختلفة. لقد استمر فريق العمل في مركز المرأة بالتعاون مع المؤسسات القاعدية والجهادية في التوجه للميدان وتنفيذ النشاطات والفعاليات والاستجابة لاحتياجات النساء رغم هذه الظروف، فلطاقم المركز جميعاً كل الشكر والتقدير على عملهم الدؤوب.

لقد كان عام 2025 عامًا للصمود والتغيير، حيث أثبت العمل المستمر أنه يصنع العدالة ويبني المجتمعات. يسعدنا أن نقدم لكم نشرتنا السنوية لنشارككم/ن إضاءات على أبرز محطات العام، متطلعين إلى المستقبل بعين الأمل وفق خطتنا الاستراتيجية 2026-2030، نحو مجتمع فلسطيني أكثر عدلاً ومساواة، حيث تُسمع أصوات النساء وتتحقق حقوقهن.

رندة سنيورة

المديرة العامة



مسيرة التزام حقوقى نسوي في خدمة النساء

بقلم: المحامية هيام قعقور

استجابة لهذه الحاجة، قدمت اقتراحًا مبتكرًا بتمثيل النساء مباشرة من خلال المركز بدلًا من شراء الخدمة، ولقي اقتراحي ترحيبًا واسعًا من النساء وإدارة المركز، وتم تطبيقه بنجاح لتعزيز حماية المستفيدات وتمكينهن.

دمج القانون والخدمات الاجتماعية (خدمات متكاملة بنظرة حقوقية)

استمررتُ في نشر الثقافة القانونية وتمثيل النساء حتى عام 2006، حين توليت إدارة القسم القانوني والاجتماعي. ركزت على أن المشكلة القانونية في جوهرها مشكلة اجتماعية، وأن القانون وحده لا ينجح دون أن يكون مرتبطًا بالمجتمع وسلوكياته. حيث إن القانون يشمل الجميع دون تمييز، وبهدف ضمان العدالة بين الأفراد من ذكور وإناث عملت بشكل جماعي مع الأخصائية الاجتماعية لتحقيق رؤية شاملة لمصلحة النساء والأسر المستفيدة، مؤمنة بأن العدالة تتطلب فهما عميقًا للسياق الاجتماعي للقضايا القانونية.

العودة للمحاكم والترافع لصالح حقوق النساء

بين عامي 2006 و2012، حرصت على الجمع بين الإدارة والعمل الميداني، وفي نهاية المطاف عدت للعمل كمحامية بشكل كامل، لأنني رأيت أن الترافع الشخصي في المحاكم يوصل الرسالة للنساء بشكل أفضل، ويحقق أثرًا ملموسًا في حياتهن اليومية، وقد استمررت على هذا النهج حتى عام 2026، حين وصلت لمرحلة التقاعد.

البداية والالتزام بالعدالة

منذ صغري، آمنت أن القوة والاستقلالية ودعم الأسرة هي الطريق الذي شكل هويتي ورؤيتي عن ذاتي، وهذه القيم جعلتني أؤمن بأن الحقوق ليست مجرد مبادئ نظرية، بل مسار حياة ونهج يومي أعيشه وأمارسه في مواجهة التحديات، ويشكل أساس التزامي الدائم بالعدالة وتمكين النساء، ومن هنا جاء اختياري لدراسة القانون، حيث تخرجت من الجامعة الأردنية، كلية الحقوق، تخصص قانون خاص عام 1983، وحصلت على إجازة المحاماة النظامية من نقابة المحامين الأردنيين عام 1986، بالإضافة إلى إجازة المحاماة الشرعية، وبدأت ممارسة أعمال المحاماة في مكثبي الخاص، حتى انضمت للعمل مع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي عام 1994، من منطلق قناعتني العميقة بالعدالة للنساء، ورفضني القاطع للتمييز والظلم الذي تتعرض له النساء من قوانين مجحفة تنعكس آثارها عليهن وعلى الأطفال.

نشر الثقافة القانونية وتمثيل النساء

بدأت عملي في المركز بنشر التوعية القانونية في مواقع مؤسساتية مختلفة بمحافظة الخليل، من جمعيات وأطر سياسية، مستهدفة تمكين النساء من معرفة حقوقهن والدفاع عنها. حتى عام 1997، كنت أتولى الترافع وتمثيل النساء في المحاكم، في وقت كانت الخدمات القانونية تُقدم من خلال التعاقد مع محامين مستقلين، ما أدى لحدوث شكوى حول عدم فهم المحامين لخصوصية النساء وأحيانًا استغلالهن ماليًا.

المشاركة الإقليمية والدولية

خلال مسيرتي، ساهم عملي في المركز في تطوير خبرتي القانونية، ومكنني من المشاركة في الدورات التدريبية المتخصصة، والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية، وتقديم أوراق عمل لنقل تجربة المركز في مواجهة التمييز القانوني ضد النساء والفئات المهمشة. ساهمت أيضاً في تأسيس وتفعيل صندوق النفقة، وقدمت مقترحات لتعديل نصوص القوانين التي تمس النساء مباشرة، منها قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية، لتعزيز العدالة والمساواة، بما يعكس التزامي بالعمل الحقوقي النسوي على مستوى السياسات والنظام القانوني.

إرث مستدام في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

ساهمت في تعزيز ثقافة العمل الجماعي داخل المركز، وجعلت من التكامل بين القانون والخدمات الاجتماعية نموذجاً مؤسسياً يحتذى به. ورغم التحديات المجتمعية والمجتمع الذكوري الذي يسيطر فيه الرجال على القرارات التي تمس النساء حتى في شؤون حياتهن وكرامتهن، استمر المركز في تقديم خدماته الحقوية والاجتماعية بقوة، مدعوماً بخبرتي ومساهمتي.

اليوم، يظل إرثي ومسيرتي الحقوية حاضرا في المركز من خلال الآليات والممارسات التي أسستها والخبرة التي نقلتها للفريق، لتبقى نموذجاً حياً للالتزام الحقوقي النسوي، وحافزاً لكل من يعمل على حماية حقوق النساء وتمكينهن في فلسطين، لقد جسدت من خلال مسيرتي أن العدالة والحقوق ليست مجرد قوانين تُكتب، بل ممارسة يومية تتطلب شجاعة، ورؤية، والتزاماً دائماً تجاه النساء والمجتمع.



رحيل أحد أعمدة المركز: وفاءً لمسيرة الراحل فهمي شاهين

فقد المركز خلال عام 2025 أحد أبرز أعمدته برحيل السيد فهمي شاهين، عضو الهيئة العامة ومجلس إدارة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي الذي شكّل حضوره ومساهماته في عمل المركز على مدار سنوات طويلة قيمة مضافة لمسيرة العمل الحقوقي والنسوي. وقد رافق الراحل المركز لأكثر من خمسة عشر عاماً من العطاء المتواصل، كان خلالها عضواً فاعلاً في مجلس الإدارة لمدة عشر سنوات، أسهم فيها بخبرته ورؤيته في دعم توجهات المركز وتعزيز رسالته.

تميّز الراحل بالتزامه العميق بقيم العدالة والمساواة، وحرصه الدائم على تطوير العمل المؤسسي وترسيخ مبادئ الشراكة والمسؤولية، وكان صوتاً داعماً ومخلصاً في مختلف المحطات والتحديات. وقد ترك برحيله أثراً كبيراً في نفوس كل من عرفه وعمل معه، لما عُرف عنه من تفاني وإخلاص وروح إنسانية عالية.

وإذ يستذكر المركز هذه الخسارة الكبيرة، فإنه يعبر عن بالغ تقديره لإسهامات الراحل ودوره البارز في مسيرته، ويؤكد التزامه بمواصلة النهج الذي آمن به وساهم في بنائه، وفاءً لذكراه وتقديراً لعطائه.

المناصرة الدولية:

من شهادات جنيف إلى
أروقة الأمم المتحدة:
أصوات النساء الفلسطينيات
على الساحة الدولية

«من فلسطين إلى العالم، تواصل النساء الفلسطينيات رفع أصواتهن في المنابر الدولية، مطالبات بالحقوق والعدالة. ومن خلال جهود مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي تنتقل هذه الأصوات من نطاق المناصرة المحلية إلى تأثير حقيقي على المستوى الدولي، لتؤكد أن قوة النساء وإصرارهن لا يعرفان حدودًا»

تقديم شهادات موثقة في جنيف أمام لجنة تقصي الحقائق

قدّم المركز توثيقات قانونية وشهادات ميدانية حول العنف الجنسي المنهجي ضد النساء الفلسطينيات على يد قوات الاحتلال أمام لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة، مطالبًا باتخاذ خطوات عاجلة للمساءلة وحماية النساء. لمشاهدة الجلسة كاملة:

<https://youtu.be/XwjBbeUapxo>



الحدث الجانبي حول المدافعات عن حقوق الإنسان في جنيف

سلّط المركز الضوء على التحديات التي تواجه النساء المدافعات عن حقوق الإنسان في فلسطين خلال حدث جانبي على هامش الدورة الستين لمجلس حقوق الإنسان، مؤكدًا جهوده لحماية حقوقهن ونقل أصواتهن إلى الهيئات الأممية.



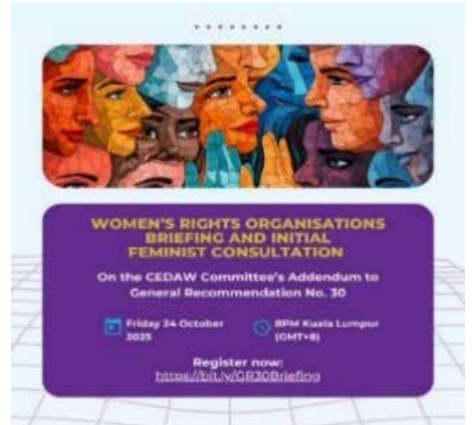
تعزيز الحضور الدولي في مجلس حقوق الإنسان

في إطار تعزيز التواجد الفلسطيني دوليًا، قدّم المركز تقارير مفصلة حول الاعتقالات التعسفية والتهجير القسري واستهداف النساء والفتيات ضمن وفد فلسطين في الدورة الستين لمجلس حقوق الإنسان.



مناقشة الملحق الخاص بالتوصية العامة رقم 30 (CEDAW)

سلّط المركز الضوء خلال جلسات CEDAW الافتراضية لمناقشة الملحق الإضافي للتوصية رقم 30 حول حقوق النساء في أوقات النزاع، مقدمًا عرضًا ركّز على تجارب النساء المحلية ودور المركز في رصد الانتهاكات ونقل صوت النساء الفلسطينيات إلى الهيئات الدولية.



اجتماع رسمي مع الأمين العام للأمم المتحدة

حضر المركز اجتماعاً رسمياً مع الأمين العام للأمم المتحدة وممثلي منظمات نسوية دولية، حيث تم التركيز على تمويل الحركات النسوية الشابة ورصد الانتهاكات والتحديات التي تواجه النساء في مناطق النزاع.



تسليط الضوء على معاناة نساء غزة في لجنة وضع المرأة (CSW69)

واصل المركز مشاركته في جلسات لجنة وضع المرأة، مستعرضاً في الدورة 69 معاناة نساء غزة من العدوان والتهجير القسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي، كما ناقش التمكين الاقتصادي وبيئة العمل الآمنة، مستعرضاً تجربة الشبكة العربية في تعزيز دور المجتمع المدني النسوي والشبابي.



أصوات الصمود والمقاومة: شهادات نسوية من فلسطين والعالم العربي

شارك المركز في جلسة حوارية نظمتها الشبكة النسوية العربية، حيث استعرضت شهادات نسوية عن التشريد والعنف في مناطق النزاع وربطتها بقرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن، داعية إلى تفعيل دور النساء في بناء السلام.



ندوة: «المجاعة المفتعلة في غزة وأثرها على النساء»

ناقشت الندوة استخدام الاحتلال للتجوية كسلاح حرب ضد المدنيين، مع التركيز على النساء في غزة، حيث قدّمت شهادات مؤثرة عن صعوبة الحصول على الغذاء والرعاية الصحية. أكد المركز أن التجوية جريمة حرب وطالب المجتمع الدولي بإنهاء الحصار وضمان حماية المدنيين وإيصال المساعدات.

اجتماع الاتحاد الأوروبي حول النساء والسلام والأمن في بروكسل

شارك المركز باجتماع شبكة الحوار مع المجتمع المدني (CSDN) الذي نظّمه المكتب الأوروبي للتواصل حول بناء السلام (EPLD) في بروكسل يوم 2 أكتوبر 2020. مثلت سنيورة فلسطين وقدمت رؤية واضحة حول تحديات النساء الفلسطينيات ودورهن الفاعل في بناء السلام وتمكين المجتمع المحلي، مؤكدة أهمية دعم المجتمع الدولي لمشاركتهم الفاعلة في عمليات السلام والأمن.

ندوة مراجعة بيجين +30: دور المجتمع المدني العربي

شارك المركز في ندوة إقليمية خلال الدورة 69 للجنة وضع المرأة لمراجعة منهاج بيجين بعد 30 عامًا، حيث ركزت المديرية العامة على تحديات المشاركة الدولية للمنظمات النسوية وأهمية التنسيق الإقليمي لضمان تمثيل عادل للنساء العربيات في المحافل الدولية.



مركز المرأة في نقاش إصلاح قوانين الأسرة بالأمم المتحدة

في إطار مشاركته في الدورة 69 للجنة وضع المرأة في نيويورك، شارك المركز في جلسة نقاشية مع تحالف «حرّة» حول إصلاح قوانين الأسرة وتعزيز المساواة بين الجنسين. ركّز النقاش على التحديات الاجتماعية والدينية، وأهمية بناء التحالفات، وتعزيز الشبكات، وإشراك الشباب لضمان أن تعكس قوانين الأسرة مبادئ العدالة والمساواة لكل فرد.



المركز يُقدم مقترحات لقوانين أكثر عدالة للأسرة العربية في ورشة عمّان

شارك مركز المرأة في ورشة نظمتها شبكة «رؤى» والاتحاد الأردني للمرأة لمراجعة قوانين الأحوال الشخصية في الدول العربية، التي ركّزت على سن الزواج، والطلاق، والحضانة، والتعدد. قدم المركز ورقة قانونية تدعو لاعتماد قرارات قضائية تركز على مصلحة الطفل الفضلى.



مؤتمر السياسة الخارجية النسوية - القاهرة

سلّط مركز المرأة الضوء على تحديات السياسة الخارجية النسوية وإمكانيات تبني الدول العربية سياسات تراعي النوع الاجتماعي خلال المؤتمر الإقليمي بالقاهرة، الذي نظّمته شبكة كرامة ومركز الأولويات الاستراتيجية. وأكد المركز على أهمية سياسات خارجية عادلة تدعم تمكين النساء في مناطق النزاع مثل فلسطين وسوريا واليمن.



مركز المرأة يُسلط الضوء على العدالة الجندية في فلسطين خلال مؤتمر لاهاي الدولي

مثّلت المديرية العامة لمركز المرأة، رندة سنيورة، فلسطين في مؤتمر دولي في لاهاي حول العدالة الجندية، مؤكدة على العنف الجنسي المنهجي، وتقاطع القمع السياسي مع الجندر، والحاجة لتضامن دولي ومحاسبة الجناة. يمكن الاستماع للمداخلة كاملة عبر الرابط: <https://youtu.be/QjDxyf1jO00>



المنتدى الاجتماعي لآسيا والمحيط الهادئ – الديمقراطية وحقوق الإنسان في فلسطين كنموذج للنضال الحقوقي.

في هذا الحدث، تم عرض رؤية المركز حول: كيف تؤثر النظم السلطوية والنزاعات على النساء، أهمية إدراج النساء في بناء الديمقراطية، تجارب التوثيق والرصد الميداني

مشاركة فاعلة في الاجتماع السنوي لائتلاف «حُرّة» – إسطنبول 2025

شارك المركز في الاجتماع السنوي إلى جانب منظمات نسوية من المنطقة، لبحث إصلاح قوانين الأسرة، وتعزيز العدالة، والمساواة للنساء، والفتيات. وأكد المركز التزامه بمواصلة العمل الإقليمي المشترك لإصلاح القوانين وضمان الحقوق المتساوية.



تضامن نسوي عابر للحدود: لقاءات لتعزيز تبادل الخبرات ودعم صمود النساء الفلسطينيات

قام وفد من مركز المرأة بزيارات تشاورية في عمّان مع جمعية معهد تضامن النساء الأردني والاتحاد العام للمرأة الأردنية. تناولت اللقاءات تبادل الخبرات في دعم حقوق النساء، وتقديم الخدمات القانونية والنفسية، وتعزيز التضامن العابر للحدود لدعم صمود النساء الفلسطينيات في مواجهة التحديات البنيوية والسياسية.



مركز المرأة في روما: رحلة تعزيز المعرفة والتغيير لمناهضة العنف والتمييز

شارك وفد المركز في جولة تعليمية برعاية الوكالة الإيطالية للتعاون الدولي، شملت زيارات ولقاءات مع مؤسسات إيطالية، وناقشوا دور الرجال والإعلام في تغيير الصور النمطية ومناهضة العنف ضد النساء، مع عرض تجربة المركز في هذا المجال.



من الميدان إلى الفضاء الرقمي: تدريب لتعزيز قدرات الفلسطينيات على التوثيق والمناصرة

نظّم المركز ورشة تدريبية استهدفت 28 امرأة فلسطينية من مناطق تشهد انتهاكات في الضفة الغربية، لتعزيز قدراتهن في التوثيق والمناصرة، شملت القانون الدولي، والتوثيق الميداني، واستخدام الأدوات الرقمية، واستراتيجيات المناصرة لمواجهة الانتهاكات، مؤكدة أهمية استمرار هذه التدريبات لمواجهة تحديات العصر الرقمي.





حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني خطر يهدد منظومة حقوق الإنسان

بقلم: نبيل دويكات

التصريح الذي أشرنا إليه أعلاه لم يبق مجرد كلام، وإنما تحول على يد القادة السياسيين والعسكريين إلى حقيقة فعلية على أرض الواقع، حيث سقط خلال عامين من حرب الإبادة ما يزيد عن (70) ألف شهيد فلسطيني وضعفهم من الجرحى والمعتقلين والمفقودين، بينما نزح (95%) من مواطني القطاع وما زالوا يعيشون في خيام بسبب هدم بيوتهم وممتلكاتهم وجامعاتهم ومدارسهم وشوارعهم ومستشفياتهم وغيرها، وقطعت عنهم المياه والكهرباء، والمواد التموينية، والعلاج، وغيرها.

إذًا، فقد تحول ذلك التصريح إلى حقيقة فعلية، وإذا كانت القنبلة النووية كفيلاً بقتل مثل هذا العدد وسقوط الضحايا والخسائر في مختلف المجالات بضرية واحدة، فإن الواقع الفعلي طوال عامين من الحرب أثبت أن النتيجة هي نفسها، باستثناء فارق واحد هو أن القتل والضحايا حدث يومي، وعلى الهواء مباشرة، بالصوت والصورة التي تصل إلى كل أنحاء العالم. والأهم من هذا كله أن التضامن والحراك الشعبي في كل بلدان العالم، رغم ضخامة حجمه، لم ينعكس إلى تحرك فعلي من كل المنظمات الدولية والإقليمية والحكومات المختلفة يوقف تلك المجزرة التي تواصلت طوال عامين، وعلى مدار كل دقيقة وساعة ويوم وشهر من هذه الفترة الزمنية.

كل هذا يطرح تساؤلات حول تلك القيم التي حاولت البشرية في أعقاب الحرب العالمية الثانية نشرها وتكريسها، وحول كل الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الأمامية المرتبطة بحقوق الإنسان، فإذا لم تتمكن البشرية من إنجاز وقف فعلي لجرائم الإبادة في قطاع غزة، وإنصاف الضحايا ومعاينة مرتكبي تلك الجرائم فإنها ستكون أمام امتحان سقوط كل ما بنته وكرسته من قيم وقواعد وأخلاقيات إنسانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

لم يلق التصريح اللافت لأحد أعضاء «الكنيست» الإسرائيلي -الذي طالب خلال مقابلة إذاعية في تشرين الثاني بإلقاء قنبلة نووية على قطاع غزة- أي ردود فعل دولية ملائمة ومناسبة لحجم هذا الكلام الخطير، إلا ما ندر. لم يكن هذا التصريح والتحريض الواضح على قتل مليوني مواطن في قطاع غزة حافظاً للبشرية للوقوف بجدية والدفاع عن كل تلك القيم التي كرسها البشرية عبر عقود طويلة من الزمن تلت الحرب العالمية الثانية.

تعتبر الحرب العالمية الثانية أكثر الحروب دموية في تاريخ البشرية، ارتكبت خلالها أفظع وأبشع المجازر في تاريخ الإنسانية، سقط نتيجتها (80-60) مليون قتيل، أكثر من نصفهم من المدنيين، هذا عدا الجرحى والأسرى والخسائر الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الدول والمجتمعات البشرية. أما الأهم في تلك الحرب فهي الحدود غير المسبوقة للقتل والدمار والخراب والفظائع التي ارتكبت فيها. ما جرد تلك الأفعال من كل القيم والمعاني الإنسانية، التي لم تنتهك بمثل هذا الكم من الانتهاكات طوال الحروب البشرية عبر التاريخ.

عكست هذه الجرائم نفسها على البشرية المصدومة من حجمها ونوعيتها، وسرعان ما تداعت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى البحث فيها لإيجاد السبل التي تكفل عدم تكرارها، ولعل بشاعة تلك الجرائم كانت هي المحفز الأساسي والأول لسرعة التوافق على مجموعة من الأسس والمعايير والقواعد التي تكفل عدم تكرار ما حدث من جرائم. ولعل الشرارة الأولى كانت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، الذي بدأ في تعريف الحقوق نفسها، وكانت شرارة الانطلاق لوضع عشرات، بل ربما مئات المعاهدات والمواثيق الدولية في مختلف المجالات التي تكفل تجنب المدنيين أولاً ويلات الحروب وصيانة حقوقهم المختلفة حتى في حالات الحروب والنزاعات المسلحة، وثانياً تنظيم حدود واستخدامات القوة في حالات الحروب والنزاعات وسد أي منافذ تعيد إلى الأذهان طبيعة الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب العالمية الثانية.

قيادة نسوية فاعلة في أجندة المرأة والسلام والأمن



برز دور مركز المرأة خلال عام 2025 من خلال مشاركته القيادية في أجندة المرأة والسلام والأمن، حيث قدّم مداخلات وأوراق عمل في فعاليات دولية وإقليمية ووطنية بارزة بمناسبة مرور 25 عامًا على القرار 1325. على المستوى الدولي، شمل ذلك مداخلات في فعالية الأمم المتحدة لإحياء الذكرى الخامسة والعشرين للقرار 1325، وتقديم ورقة في المؤتمر الدولي في سراييفو حول "25 عامًا من أجندة المرأة والسلام والأمن"، بالإضافة إلى مشاركة المديرية العامة في فعاليات إطلاق تقارير دولية وندوات بحثية حول القيادة النسوية وأثر الاحتلال على النساء الفلسطينيات.



إقليميًا، قدّم المركز مداخلات رئيسية في اليوم الإقليمي المفتوح للمرأة والسلام والأمن في عمّان، وفي المؤتمر الإقليمي حول الاستراتيجيات النسوية لمواجهة العسكرة، حيث ساهم في صياغة توصيات لتعزيز مشاركة النساء في صنع القرار وبناء السلام. وعلى المستوى الوطني، شارك المركز بورش عمل لتحديث تنفيذ القرار 1325، وتطوير منظومات الحماية والمساءلة، مؤكّدًا أهمية الشراكات الاستراتيجية والمجتمع المدني في تعزيز صمود النساء وتحقيق سلام عادل ومُستدام.



من التوثيق إلى المُساءلة: ورشة في نابلس لتمكين الناشطات النسويات في مواجهة الانتهاكات بموجب القرار 1325

نظّم المركز ورشة تدريبية في نابلس لتعزيز قدرات الناشطات النسويات في توثيق انتهاكات حقوق النساء الفلسطينيات ورفع مستوى المساءلة الدولية. ركز التدريب على استخدام أدوات التوثيق الحديثة وآليات الضغط القانوني لضمان محاسبة المعتدين، مؤكّدًا أهمية دعم جهود الناشطات كجزء من تعزيز العدالة واحترام حقوق المرأة.

توثيق الانتهاكات والعنف ضد النساء

صوت النساء الفلسطينيات: شهادات عن الانتهاكات الإسرائيلية في الضفة وغزة

وتّفق مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي أصوات النساء الفلسطينيات في 2025، لتكون شاهدة على الانتهاكات الإسرائيلية وتأثيرها العميق على حياتهن وحقوقهن الأساسية. جمع المركز 170 شهادة حية من مختلف أنحاء الضفة الغربية، القدس الشرقية وقطاع غزة، رصدت خلالها التهجير القسري، القتل، العنف الجنسي والإنجابي، الاحتجاز التعسفي، إرهاب المستوطنين، التجويع والإبادة الجماعية، وهدم المنازل وتقييد الحركة.

يهدف هذا التوثيق إلى رفع مستوى الوعي محليًا ودوليًا، ودعم حماية النساء وضمان حقوقهن وفق القانون الدولي الإنساني. كما يسعى المركز من خلاله إلى مطالبة المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والفاعل لمساءلة الاحتلال الإسرائيلي عن انتهاكاته بحق النساء الفلسطينيات وضمان العدالة لضحايا الظلم والصلمت العالمي.



رصد مُستمر: مركز المرأة يوثق جرائم قتل النساء في فلسطين

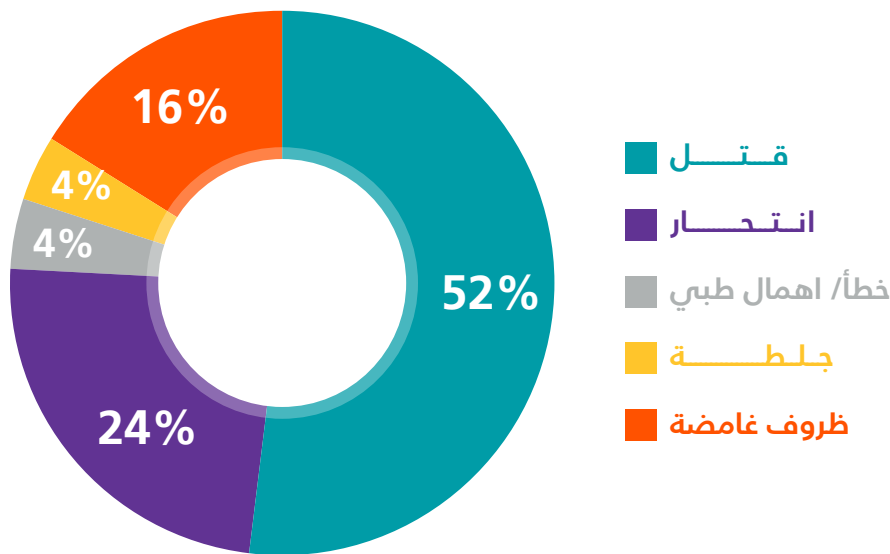
يُعد برنامج رصد وتوثيق قتل النساء والفتيات أحد برامجنا الرئيسية، ويكمل جهودنا الأخرى في تمكين نساء فلسطين والدفاع عن حقوقهن المختلفة. واصل مركز المرأة خلال عام 2025 عمله في رصد وتوثيق حالات قتل النساء، حيث تم تسجيل 25 حالة في مختلف المحافظات الفلسطينية. توزعت الحالات على النحو التالي: نابلس، وأريحا، ورام الله (حالتان لكل محافظة)، الخليل وجنين (4 حالات لكل محافظة)، القدس (5 حالات)، خان يونس (3 حالات)، وطوباس، طولكرم، والمحافظة الوسطى في قطاع غزة (حالة واحدة لكل محافظة). تراوحت أعمار الضحايا بين عامين و70 عامًا، من بينهم: 10 عزباوات و14 متزوجات، وحالة واحدة مطلقة، تركت خلفها 38 طفلًا.

تم تصنيف الحالات بحسب الأسباب والوسائل، فـ 13 حالة منها كانت قتلًا متعمدًا، تضمنت حالتين في رام الله وجنين قتل فيهما الابن والدته وأباه بالسكاكين. كما تم تسجيل 6 حالات انتحار، وحالة واحدة نتيجة خطأ أو إهمال طبي، و3 حالات في ظروف غامضة، وحالة واحدة لم تتوفر عنها معلومات.

من أبرز الحوادث اللافتة للانتباه، حالتا قتل الأبناء لوالديهم في رام الله وجنين، حيث أظهرت هذه الحالات أن جرائم قتل النساء ليست قضية أسرية محصورة، بل ظاهرة مجتمعية عامة تستدعي تدخلات على المستوى المجتمعي والمؤسسي لحماية النساء. كما تم تسجيل حالة وفاة رسميًا بسبب جلطة قلبية، لكن المعلومات المتوفرة عن تعرض الضحية لعنف سابق أثارت تساؤلات حول السبب الحقيقي للوفاة.

وشملت الحالات أيضًا قتل صحافية بإطلاق نار في مخيم جنين، وقتل طفلة تبلغ 3 سنوات على يد والدها، لم يتم جمع معلومات كافية عنها بسبب تولى شرطة الاحتلال التحقيق. أما في قطاع غزة، فقد تم رصد ثلاث حالات قتل، إحداها خلال اشتباك مسلح لم تكن الضحية طرفًا فيه، وأخرى على يد مجموعة مجهولة لأسباب غير معروفة، وحالة ثالثة ذبحًا على خلفية نزاع حول الميراث، مع الإشارة إلى الصعوبة الكبيرة في توثيق الحالات في غزة نتيجة الوضع الأمني وغياب الوصول للمعلومات.

تحولت بعض القضايا إلى قضايا رأي عام، مثل حالة ضحية كانت تعمل كمدرسة جامعية وتحمل شهادة الدكتوراة، إذ أشار انتحارها جدلًا واسعًا حول الأسباب التي دفعتها لذلك. هذه الحالات تؤكد أن قتل النساء ظاهرة مجتمعية تحتاج إلى تكاتف المجتمع والمؤسسات الرسمية في التوعية والحماية، لضمان سلامة النساء وحمايتهن من العنف بكل أشكاله.



رسم بياني حول حالات القتل خلال عام 2025

المناصرة المحلية

تعزير العدالة والمساواة للنساء
ضمن بيئة قانونية داعمة

نحو قانون أحوال شخصية عادل: جهود مركز المرأة خلال 2025

حماية حقوق النساء والأطفال وتعزيز العدالة والمساواة



قانون حماية
الأسرة من العنف
قانون لكل بيت فلسطيني

يشكّل السعي نحو إقرار قانون أحوال شخصية شامل وعادل أحد المحاور الأساسية في عمل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، لما لهذا القانون من دور محوري في تنظيم العلاقات الأسرية وحماية الحقوق الفردية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، وباعتباره أداة قانونية أساسية لضمان العدالة والمساواة وعدم التمييز، لا سيما بحق النساء والأطفال. ويأتي هذا الجهد امتداداً لنضال نسوي طويل سعى إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع مبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

وخلال 2025، ركّز المركز جهوده على دراسة مسودة قانون الأحوال الشخصية التي أعدتها الحكومة دون تشاور مع المجتمع المدني، مع التأكيد على ضرورة إصدار قانون عصري يوازن بين العدالة الاجتماعية والخصوصيات الثقافية والدينية ويحمي حقوق النساء والأطفال. وقد قامت وحدات المركز القانونية بتحليل المسودة، مؤكدة الحاجة لتعديلات جوهرية في مسائل الزواج، والأهلية، والولاية، والحضانة، وتعدد الزوجات. وبالتعاون مع المؤسسات النسوية، جرى عقد اجتماعات تشاورية وتشكيل لجنة فنية لإعداد مذكرات موقف، كما عقدت لقاءات مع وزارة المرأة لضمان حوار مستمر نحو قانون عادل ومنصف يحترم مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية.



ورش عمل حول قسمة الأموال المشتركة بعد الزواج

عقد المركز سلسلة تدريبات وورش عمل في الخليل وقلقيلية ورام الله لتعزيز وعي 35 متطوعًا وعضوًا في النادي الحقوقي النسوي حول حقوق قسمة الأموال المشتركة بعد الزواج، من خلال شرح القانون ومناقشات ودراسات حالة حقيقية لتعزيز حماية الحقوق المالية للنساء.



مركز المرأة ومنتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة: دعم وتمكين النساء والأسر الفلسطينية

خلال عام 2025، شارك مركز المرأة كعضو فاعل في منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة في دعم النساء والأسر الفلسطينية. شملت جهود المركز حملات إغاثة لمخيمات الشمال، دعم النساء النازحات بتأمين السكن والخدمات الأساسية والصحية، والمساعدة في التعليم. كما ساهم في التمكين القانوني والمناصرة من خلال المشاركة في مناقشة مسودة قانون الأحوال الشخصية، وتنظيم ورش عمل وجلسات حوارية لمناهضة تزويج الأطفال ومكافحة التحرش، وإطلاق حملات إعلامية وضغط جماهيري لإقرار قوانين تحمي الأسرة الفلسطينية. وشارك المركز أيضًا في متابعة العدالة ومساءلة مؤسسات الدولة، وتوسيع أنشطة المنتدى لمناطق جديدة، وتسليط الضوء على قضايا الأسرى والأسيرات ومشاركة أهاليهم في الوقفات الأسبوعية.



المركز يتحدث في فعالية حوارية وفنية: «معًا نحو حياة أفضل لطفلاتنا»

شارك المركز، ممثلًا بمديرتة أ. رندة سنيورة، في الفعالية الحوارية التي نظمتها مركز الدراسات النسوية، حيث كانت مع عدد من المتحدثين/ات في الفعالية حول رفع سن الزواج إلى 18 عامًا وأثر تزويج الطفلات على المجتمع والزوجين، ضمن فعاليات تضمنت عروضًا مسرحية ومسابقة فنية للتعبير عن رفض هذه الظاهرة.





العدالة المتأخرة في القدس: أزمة منظومة المحاكم الشرعية

بقلم المحامية: منال قليبو ظرف

هذه التأخيرات تترك أثرًا بالغًا على الأسر، وتؤدي إلى تعقيدات اجتماعية ونفسية تتضاعف على النساء والأطفال بوصفهم أكثر الفئات تضررًا.

بالإضافة إلى ذلك، تعاني المحكمة من نقص حاد في الكوادر البشرية، سواء من مساعدين قانونيين أم موظفين آخرين، ما يزيد من العبء على القاضي ويعيق تقديم الخدمة القانونية بالشكل المطلوب.

إن استمرار هذا الوضع لا يضر بالنساء وصغارهن فقط ممن يلجأون إلى المحكمة، بل يمس ببنية المجتمع نفسها، ويضاعف من المعاناة القانونية والاجتماعية والاقتصادية للأسر على أرض الواقع، إنَّ الحلول التي يُنادى بها مرارًا وتكرارًا هي ذاتها منذ سنوات، لكن لا يتمُّ الأخذ بها في أغلب الأحيان كتعيين قضاة جدد. لقد آن الأوان أن يتمَّ العمل بجديّة على الأخذ بهذه الحلول وتجسير التحدّيات إلى أقل حدّ ممكن، ما يُعيد الثقة بالمنظومة القضائية لضمان توفير العدالة في الوقت المناسب لكل من يلجأ إلى المحاكم الشرعية في القدس الغربية، إذ إن عملية الإصلاح ليست مستحيلة وليست حلما بعيد المنال، لكنّها تتطلّب إرادة حقيقية وشراكة مجتمعية واسعة من خلال الانطلاق لعملية التشخيص الصارم للواقع الحالي، والاتجاه نحو سيناريوهات الحلول الممكنة والمقاربات الجريئة.

تعيش منطقة القدس واقعًا قانونيًا معقدًا وصعبًا نتيجة التداخل بين القوانين وتعدد المحاكم، في ظل غياب قانون موحد ينظم النزاعات الأسرية والاجتماعية. هذه التركيبة المتعددة والمتشابكة تؤدي إلى بطء شديد في إجراءات التقاضي، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على النساء والأطفال الذين يلجأون إلى المحاكم طلبًا للعدالة.

محكمة القدس الشرعية في القدس الغربية على سبيل المثال، هي من أكثر المحاكم التي تلجأ إليها النساء لطلب الإنصاف وحماية حقوق أطفالهن. ومع ذلك تواجه هذه المحكمة تحديًا هائلًا على الصعيد العملي، حيث يُفتح فيها سنويًا ما يقارب 10,000 ملف قضائي، بينما لا يوجد سوى قاضٍ شرعي واحد لإدارة هذا الكم الهائل من القضايا. فلو افترضنا أن القاضي يمكنه معالجة 2,500 ملف في السنة، يبقى هناك آلاف القضايا المتركمة دون معالجة، هذا سيؤدي إلى خلق حالة شبه شلل في المنظومة القضائية.

هذا التأخير في الفصل بالقضايا ليس مجرد إشكالية إدارية، بل يمثل إنكارًا للعدالة. فالنساء اللواتي لديهن قضايا أمام المحكمة يعانين بشكل مباشر من تبعات هذا التأخير، إذ تمتد النزاعات إلى سنوات دون أي جلسة أو قرار. بعض القضايا المسجلة منذ عام 2020 لم تُعقد فيها أي جلسة حتى اليوم نتيجة التأجيلات المتكررة.

تعزيز مساءلة الشرطة حول زواج الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي

في إطار لقاء نظمته بعثة الاتحاد الأوروبي، أشار المشاركون إلى أن زواج الأطفال هو شكل من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي ويشكل انتهاكاً لحقوق الأطفال. قدم المركز مساهمات مهمة حول ضرورة تعزيز آليات مساءلة الشرطة المدنية لضمان حماية الضحايا، بالإضافة إلى الدعوة لتشريعات وقائية تحظر هذه الممارسات وتوفر الدعم النفسي والاجتماعي للفتيات المتضررات.

<https://www.facebook.com/EUPOLCOPPS>



مداخلة لمركز المرأة حول التمكين القانوني في مؤتمر مناهضة العنف الرقمي

عقد مؤتمر مناهضة العنف الرقمي ضد النساء والفتيات بتنظيم وزارة شؤون المرأة وبالشراكة مع الجامعة العربية الأمريكية، لمناقشة سبل تعزيز الحماية الرقمية. وقدم مركز المرأة مداخلة تناولت أهمية التمكين القانوني والمسارات القانونية لملاحقة الانتهاكات الرقمية، إلى جانب دوره في تقديم الدعم القانوني والاستشارات للمتضررات.



تدريب حول مواءمة التشريعات مع الاتفاقيات الدولية

نظم مركز المرأة تدريباً متخصصاً في نابلس والخليل استهدف 54 متطوعاً ومتطوعة من إعلاميين ومدافعين عن حقوق المرأة. ركز التدريب على الفجوات بين القوانين المحلية والالتزامات الدولية، مع تزويد المشاركين بأدوات للمناصرة ورصد الانتهاكات والمطالبة بتعديلات تشريعية لحماية حقوق النساء.



لقاءات توعوية في شمال وغرب القدس لتعزيز التمكين القانوني للمرأة

وسط مجتمع يسعى لتحقيق المساواة والعدالة، نظم المركز سلسلة لقاءات توعوية لتعزيز التمكين القانوني للمرأة في شمال وغرب القدس وبلدات بيت عنان، وبدو، ورافات، وبيت سوريك، مستهدفة أكثر من 100 ناشطة لتعزيز الوعي بحقوق النساء في الحماية، والنفقة، والحضانة، وقانون الأحوال الشخصية، مع التركيز على الزواج المبكر والطلاق.



ورشة عمل لمراجعة مسودة نظام مراكز حماية المرأة المُعنفة

عقد المركز مع وزارتي التنمية الاجتماعية وشؤون المرأة ورشة عمل في رام الله لمناقشة مسودة نظام مراكز حماية النساء، بهدف توحيد المعايير وتعزيز جودة الخدمات، مع التأكيد على أهمية الشراكة الحكومية لضمان منظومة حماية مستدامة للنساء.



مركز المرأة يستضيف اليوم الثاني من المؤتمر الدولي حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع جامعة القدس

في إطار جهوده المستمرة لتعزيز حقوق المرأة، استضاف مركز المرأة بالتعاون مع كلية الحقوق في جامعة القدس اليوم الثاني من المؤتمر الدولي، بحضور باحثين فلسطينيين وإيطاليين وممثلي مؤسسات المجتمع المدني. افتتحت رندة سنيورة، المدير العام للمركز، الجلسات مؤكدة أهمية الشراكة بين المسار الأكاديمي والمسار الحقوقي والاجتماعي، فيما شدد د. عيسى مناصرة، عميد كلية الحقوق، على دور الجامعة في تعزيز وعي الطلاب ودعم المجتمع، مؤكداً معاً ضرورة صياغة سياسات عادلة تدعم حقوق المرأة. وشمل المؤتمر نقاشات حول الفجوات في العمل والأجور، وأشكال العنف، وتعزيز المساواة القانونية، ليعكس التزام مركز المرأة الدائم بتمكين النساء وتعزيز مشاركتهن الفاعلة في المجتمع الفلسطيني.



دعم المناصرة الدولية لضمود النساء الفلسطينيات عبر خطة بيجين +30

شارك المركز في لقاء حضره ممثلون لمنظمات نسوية والأمم المتحدة، استعرض خلاله أولويات خطة بيجين +30 لفترة 2025-2030، مع تركيز خاص على تعزيز ضمود النساء الفلسطينيات، وحمايتهن من العنف، والدفع بمناصرة دولية قوية لوقف الانتهاكات المستمرة.



بحث أوضاع حقوق النساء والأطفال في فلسطين – اجتماع مع مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

شارك المركز في اجتماع عقده الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية مع مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وعدد من مؤسسات المجتمع المدني، لمناقشة أوضاع حقوق النساء والأطفال في غزة والضفة الغربية. تناول الاجتماع تدهور حقوق النساء بسبب جرائم الاحتلال الإسرائيلي، والعوائق أمام حماية المدنيين وتحقيق مساءلة فعّالة عن الانتهاكات المرتكبة بحق النساء.





تعاطي المخدرات والعنف الأسري انتهاك لحق النساء والأطفال

بقلم: ختام زهران

في الآونة الأخيرة، ومن خلال العمل في تقديم الدعم والإرشاد للنساء اللواتي يتوجهن لطلب المساعدة والاستشارات الهاتفية عبر الخط الآمن، لوحظ تزايد القضايا المرتبطة بتعاطي المخدرات داخل الأسرة الفلسطينية. ويرافق هذه الحالات تصاعد واضح في أنماط العنف الأسري، سواء كان عنقاً نفسياً أم جسدياً أم اقتصادياً، الأمر الذي ينعكس سلبيًا على النساء ويقوّض شعورهن بالأمان والاستقرار داخل الأسرة.

إن تعاطي المخدرات داخل الأسرة لا يؤثر فقط على العلاقات الزوجية، بل يمتد أثره ليطال النساء والأطفال بشكل مباشر، حيث تجد النساء أنفسهن في بيئات غير آمنة يسودها التوتر والخوف وعدم القدرة على التنبؤ بالسلوكيات، ما يضعهن أمام تحديات قاسية تتعلق بحماية أنفسهن وأطفالهن، والحفاظ على كرامتهن الإنسانية في ظل واقع ضاغط ومعقد.

ولا يمكن فصل هذه الظاهرة عن السياق الفلسطيني العام، إذ ساهمت الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة، واستمرار الصدمات النفسية الجماعية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، إلى جانب ضعف خدمات علاج الإدمان والوصمة الاجتماعية المرتبطة به، في زيادة هشاشة الأسر وارتفاع معدلات العنف الأسري. وفي هذا السياق، تصبح النساء أكثر عرضة لانتهاك حقوقهن، وأكثر حاجة إلى خدمات الدعم والحماية التي تضمن سلامتهن وسلامة أطفالهن ومساعدتهن ودعمهن في الوصول إلى قرار يحفظ كامل حقوقهن وحقوق أطفالهن والوصول إلى حياة كريمة.

الأسرة هي المصدر الأول للأمن والأمان، وهي الحاضنة التي ينمو فيها الأبناء بثقة واستقرار والتي تشبع احتياجاتهم الأساسية والنفسية. وتعد ركيزة أساسية في بناء المجتمع، فهي مصدر الحنان، وتصقل شخصية الأبناء وسلوكياتهم. إلا أن تعاطي المخدرات يحدث خللاً عميقاً وتراجُعاً لدورها الأساسي الذي أنشئت لأجله، لتتحول القوة إلى عنف وخوف وتوتر وانعدام الثقة وعدم استقرار. ومع استمرار التعاطي تتصاعد الخلافات والعنف الأسري، ما يؤدي إلى تشتت العائلة وانحيار العلاقة الزوجية، وقد يصل الأمر في كثير من الأحيان إلى الطلاق، تاركاً آثاراً نفسية واجتماعية خطيرة على الأبناء في ظل غياب القدوة والنموذج الأمثل، بل تنعكس على سلوكياتهم بشكل سلبي وتؤدي إلى انحراف سلوكي عند البعض أو اضطراب العلاقات بين أفرادها ويخلخل منظومة القيم داخل الأسرة، ومن هنا تبرز أهمية تسليط الضوء على العلاقة الوثيقة بين المخدرات وتشتت العائلة والعنف الأسري، والعمل على الوقاية والتدخل المبكر لحماية الأسرة والمجتمع.

تعاطي المخدرات والعنف الأسري انتهاك لحق النساء والأطفال في الأمان داخل الأسرة الفلسطينية، وتُعد الأسرة المساحة الأولى التي يفترض أن توقّر الأمان والحماية لأفرادها، ويشكّل حق النساء والأطفال في العيش ضمن بيئة آمنة تحفظ كرامتهن الإنسانية أحد الحقوق الأساسية التي لا يجوز المساس بها. إلا أنّ هذا الحق يتعرض في كثير من الأحيان لانتهاكات متعددة، من أبرزها العنف الأسري المرتبط بتعاطي المخدرات، والذي لم يعد مجرد ظاهرة اجتماعية عابرة، بل أصبح تهديدًا مباشرًا لاستقرار النساء وسلامتهن النفسية والجسدية.

ومن منطلق الدور المهني والحقوقى، نعمل بوحدة الخدمات والتمكين المجتمعي في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي على التدخل مع النساء المتأثرات بالعنف المرتبط بتعاطي المخدرات، من خلال توفير مساحات آمنة للاستماع والدعم، وتقديم الإرشاد النفسي والاجتماعي، وبناء خطط أمان فردية تراعي ظروف كل حالة، إلى جانب تعزيز وعي النساء بحقوقهن، وربطهن بخدمات الحماية والدعم المناسبة وفق احتياجاتهن بالتنسيق والتشبيك مع المؤسسات الشريكة ذات الصلة، إضافة إلى تعزيز وتقوية الشبكة الداعمة لهن، ويهدف هذا التدخل إلى الحد من العنف الأسري، وتمكين النساء من اتخاذ قرارات تحمي حياتهن وحيات أطفالهن.

إن مواجهة تعاطي المخدرات وآثاره على الأسرة الفلسطينية تتطلب مقاربة شمولية تقوم على الوقاية، والتكامل بين المؤسسات، وتوفير خدمات علاج ودعم فعّالة، بعيداً عن الوصم واللوم. كما تستوجب تعزيز الجهود لحماية النساء باعتبارهن صاحبات حق، ودعمهن في الوصول إلى خدمات الحماية والتمكين، بما يساهم في بناء أسر أكثر أمناً واستقراراً، ومجتمع يحترم كرامة الإنسان وحقوقه.





العنف مسألة عائلية لا يجب أن يتدخل فيها أحد!!!

بقلم: إيمان صالح

حوادثه مؤخرًا من اعتداء الزوج على زوجته بالمطرقة الثقيلة، أو تعذيب أو قتل صبية على يدي شقيقها أو زوجة تعرضت للقتل على يد زوجها حيث قام بحرقها. قال البعض إن الوقت الآن ليس مناسبًا لهذه التظاهرات، وقال آخرون إن مشاكلنا الأخرى أهم من هذه التظاهرات، ولذا كثيرون بالصمت. بحجة أن وضع البلد في حالة سياسية واجتماعية من الصعب فتح جبهة العنف الأسري.

حوادث العنف، سواء كانت عائلية أم غير ذلك، لم نكن لنعرف بها بهذا الشكل عند وقوعها، في كل مدينة وحي ومنزل، لولا أنها انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي.

العنف مشكلة لم تكن لتستمر وتتزايد بهذا الشكل لو لم نصمت ونقول لأنفسنا بأنها شأن عائلي أو ثانوي أو فردي!!!!

إن جملة «لم يكن العنف يوما مسألة عائلية» تعني أن العنف، حتى لو حدث داخل الأسرة، ليس مجرد شجار عابر، بل هو قضية مجتمعية خطيرة تتجاوز حدود المنزل وتتطلب تدخلًا من المجتمع، إن العنف انتهاك صريح لحقوق الإنسان ومخالف للقانون ويشكل خطرًا على سلامة كافة أفراد المجتمع وعلى النسيج الاجتماعي، وهو يعتبر نمطًا مستمرًا للسيطرة من الطرف القوي على الطرف الآخر، «وعادة الطرف الآخر هو المرأة و/أو الأطفال»، ويشمل أشكالًا مختلفة، كالعنف والإيذاء الجسدي والنفسي واللفظي والاقتصادي، وله أبعاد اجتماعية ودينية وأخلاقية تتنافى مع مبادئ الإنسانية والعيش حياة بسلام وصحة نفسية.

كان جمال (اسم مستعار) فقيرًا، يعيش في منطقة شعبية ويسكن مع عائلته في بيت من غرفة واحدة. جمال، رغم أنه من عائلة ممتدة، كان رجلًا فقيرًا. يتحدث مع الآخرين بدونية وانكسار واضحين. لكنه، مع كل هذا البؤس، كان شخصًا مؤذيًا، وكان ضعفه هذا ينقلب أذى وعنفًا على من هم أضعف منه. إذ كان كلما يدخل البيت يعتدي بالضرب على زوجته، ما تسبب لها مرارًا بحالات من الإغماء.

لم يكن أحد من الجيران يتدخل عند وقوع الاعتداء، الذي كان يشبه يومي ومستمرًا، فالأمر «شأن عائلي»، والبلد في حال من الفوضى وإغلاقات ومنع تصاريح العمل في الداخل، والأولويات أهم من سيده وأطفالها يتعرضون للضرب والإيذاء اليومي. لم يقف أحد في مواجهة جمال، وقتها، إلا ابنه البكر، وكان بعدًا مراهقًا ضعيف البنية والإرادة، فيتلقى الضربات والصفعات بجسده الهزيل، نيابة عن أمه وعن إخوته الصغار، بقدر ما كان يحتمل. حاولت زوجته «ليلى» اللجوء إلى أهلها الذين قالوا لها إما أن تحضر وحدها دون الأولاد أو أن تتحمل العنف والإيذاء. اختارت ليلى أبناءها طبعًا مثل حال العديد من الأمهات.

قررت ليلى التوجه إلى الشرطة «مقر حماية الأسرة»، لكن كانت منطقة السكن لا تقع ضمن نطاق السلطة الفلسطينية وتعذر توفير الحماية لها من قبل أفراد الشرطة.

حدث قبل أيام أن خرجت مجموعة من التظاهرات المنندة بالعنف الذي تتعرض له النساء في كل المدن والقرى. أخبار عن عنف تعرضت له إحدى النساء، عنف تواتت

لماذا العنف ليس مجرد مسألة عائلية؟

سلوك متعلم بحيث يكون النموذج السلوكي الوحيد ولا يعرف الأبناء غيره في التعامل مع أي موقف، وهذا يتطور مع الشخصية وهنا تكمن الخطورة في ظل عدم وجود نماذج إيجابية أخرى في البيئة المحيطة.

8. العنف كسلوك سيطرة وليس خلافًا: العنف الأسري يتميز بسيطرة أحد الأطراف وترهيبه للآخر، وليس مجرد مشادة عادية بين طرفين متساويين، ما يستوجب التدخل الخارجي لإنهاء هذا الخلل في التوازن.

9. ظاهرة اجتماعية/ اقتصادية: يساهم الفقر، ونقص الموارد، وغياب الدعم الاجتماعي في زيادة احتمالية وقوع العنف، ما يجعله مرتبطًا بهياكل المجتمع وليس فقط بديناميات العائلة.

10. لذلك يعتبر الإبلاغ عن العنف مسؤولية جماعية وأخلاقية لضمان بيئة آمنة ليس فقط للمرأة، بل للمجتمع.

باختصار، العنف الأسري هو ظاهرة مجتمعية معقدة تتطلب مواجهة شاملة، لا تقتصر على الجانب العائلي، بل تتطلب وعيًا مجتمعيًا ودعمًا للضحايا واتخاذ قرار برفض العنف كجزء من النسيج العائلي.

لم يكن العنف الأسري يوماً مسألة عائلية ولا ثانوية ولا فردية ولن يكون، فليس هناك أكثر فداحة من إهانة الإنسان وكرامته، والتسبب له بالأذى. الواجب أن يكون هذا الموضوع في سقف اهتماماتنا في كل حين، إذ نحافظ من خلاله على ما بقي لنا من إنسانية ومدنية في هذه المجتمعات التي تتفتت بنيتها الهشة في كل لحظة.

الواجب أن نتصدى لظاهرة العنف في كل مرة، وفي كل مناسبة، وبكل الوسائل المتاحة. الواجب أن نفعل ذلك، قبل أي سبب، كي لا تقف «ليلي»، وحدها عاجزة في كل مرة، بمواجهة الشر والعنف والإيذاء الذي قد يأتي في صورة أب أو زوج أو جد أو أي فرد آخر من أفراد العائلة.

العنف الأسري ليس مجرد مسألة عائلية خاصة، بل هو جريمة يُعاقب عليها القانون وتستوجب التدخل الفوري لحماية الضحايا. الصمت يضاعف المعاناة ويشكل خطرًا على سلامة أفراد الأسرة خاصة على النساء والأطفال وكبار السن.

1. يتعدى حدود المنزل: العنف الأسري يعتبر خطرًا حقيقيًا يؤثر على الأفراد (الضحايا والأطفال)، وعلى نسيج المجتمع، ويخلق بيئة من الخوف والاضطراب ويخلق بيئة غير صحية على كل المجتمع. إن العنف الأسري يؤثر بشكل مباشر على الأطفال، حتى لو لم يستهدفهم مباشرة.
2. له أبعاد نفسية واجتماعية: ينبع من مشكلات أعمق تتعلق بالسيطرة، وتراكمات نفسية، وسلوكيات هدامة تشمل كل جوانب المجتمع ولا يقتصر الأمر على أفراد دون باقي المجتمع. توجد برامج تأهيل وملاجئ لإيواء وحماية الضحايا وتوفير المساعدة المادية والنفسية.
3. يتنافى مع القيم الدينية والأخلاقية: تحت الأديان والثقافات على الرحمة واللطف، وتنتهى عن إيذاء الآخرين، خاصة ضمن الأسرة.
4. له تبعات قانونية ومجتمعية: يعرف العنف بأنه جريمة قانونية - التدخل الحكومي والقضائي ضروري لفرض الحماية، والأنظمة الحديثة تعتبره جريمة جنائية.
5. العنف داخل الأسرة هو جريمة عنف واعتداء على حقوق النساء والأطفال التي هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، والعنف داخل الأسرة ليس مجرد خلاف شخصي وله حلول تتطلب تدخل مؤسسات المجتمع المدني: قانونية، اجتماعية، علاجية. فالمسؤولية جماعية والتدخل للحد من العنف هو مسؤولية مشتركة بين الجهات القانونية والطبية والاجتماعية.
6. خطر على الصحة العامة: يتجاوز العنف حدود الأذى الجسدي، ما يؤدي في العديد من الحالات إلى صدمات نفسية عميقة، و/أو إعاقات وأمراض مزمنة. وفي بعض الأحيان الامتناع عن توفير الرعاية الصحية للمرأة المعنفة يزيد من صعوبة الخطر الصحي على المرأة وعلى الأطفال.
7. تأثيره على الأجيال: نشأة الأطفال في بيئة عنيفة تؤثر على نموهم، وقد تؤدي إلى تكرار دورة العنف، ما ينقل المشكلة من إطار الأسرة إلى تهديد للمجتمع ككل. خاصة أن العنف هو



لحظة! قبل البدء بالدعوى الكنسية: تعرّف في على الإجراءات والتحديات

بقلم المحامية: سلوى بنورة

للنزاع بين الطرفين، في حال تم التوصل إلى حل بين الطرفين لدى بيت العائلة، فإنه يجب تنظيم اتفاق خطي بين طرفي النزاع موقعٍ منهما بالحل الذي تم التوافق عليه، ويحفظ هذا الاتفاق في ملف الدعوى المسجلة وتقرر المحكمة حفظ الدعوى.

كافة الإجراءات التي يقوم بها بيت العائلة المسيحي ومساعي المصالحة وأقوال الأطراف والوقائع التي تمت بين أطراف الدعوى والكتب الصادرة عن بيت العائلة والوقائع الواردة فيه، تخضع للسرية التامة ولا تعتبر بيئة في الدعوى في حال عدم التوصل إلى حل للنزاع، وتحفظ في سجل خاص في المحكمة ولا يجوز لأطراف الدعوى أو وكلائهم الاطلاع عليها مهما كانت الأسباب.

في حال عدم التوصل إلى حل للنزاع يجب على بيت العائلة المسيحي تقديم تقرير للمحكمة حول المساعي التي تمت بين الأطراف والنتيجة التي توصلوا إليها كي تباشر المحكمة السير في الدعوى. [الاختلاف بين دوائر الإرشاد الأسري في المحاكم الشرعية وبين بيت العائلة المسيحي، أن المدعي/ة لا يقوم بدفع رسوم الدعوى عند تحويل الملف إلى دائرة الإرشاد الأسري في حين يلزم المدعي/ة بدفع رسوم الدعوى للمحكمة الكنسية قبل تحويلها إلى مركز بيت العائلة المسيحي، مع العلم أن رسوم المحاكم الكنسية باهظة وهي ليست في متناول الجميع بعكس رسوم القضايا في المحاكم الشرعية].

من وجهة نظري، يجب أن يكون إنشاء مركز البيت المسيحي نقلة نوعية في حل الخلافات بين الأزواج، لا

قانون العائلة المسيحية لبطيركية الروم الأرثوذكس لعام 2023 تم إقراره من المجمع المقدس لبطيركية الروم الأرثوذكس، المنعقد في مدينة القدس بتاريخ 5/10/2023، على أن ينفذ بتاريخ 1/1/2024، ونظرًا للظروف التي تمر بها بلادنا فقد تقرر تأجيل العمل به إلى تاريخ 1/3/2024.

المادة 20 من القانون نصت على إنشاء مركز يسمى «بيت العائلة المسيحي»، وذلك خلال سنة من تاريخ سريان هذا القانون، وهو شبيه نوعًا ما بدوائر الإرشاد الأسري في المحاكم الشرعية، وهو مركز يهدف إلى تقديم الخدمات الإرشادية والوقائية والعلاجية المبنية على القيم الأرثوذكسية في النواحي الروحية، والزواجية، والأسرية، والنفسية، والتربوية، والطبية، والاجتماعية، والأسر والأزواج أو المقبلين على الزواج... إلخ.

عند تسجيل القضايا لدى المحكمة الكنسية (حضانة، نفقة، مشاهدة، فسخ زواج... إلخ) اشترط القانون أن يقوم قلم المحكمة خلال أسبوع -كحد أقصى- من تاريخ تسجيل الدعوى (بحيث يكون المدعي/ة قد دفع رسوم الدعوى بداية) وقبل إجراء التبليغ، بتسليم بيت العائلة المسيحي نسخة من ملف الدعوى بكافة محتوياته مع عناوين الأطراف، لمحاولة حل النزاع بين الطرفين من خلال الوساطة والتوفيق، وفي حال وجد أن المساعي إيجابية ومن الممكن التوصل إلى حلول، يجوز لبيت العائلة المسيحي تمديد مدة مساعي المصالحة ثلاثة أشهر أخرى لمرة واحدة وبقرار من المطران المختص.

لا تسير المحكمة في الدعوى ما لم يرد كتاب خطي من بيت العائلة المسيحي يتضمن عدم التوصل إلى حل

وعلى الرغم من أن المحكمة الكنسية قد بدأت بتطبيق هذا القانون بما جاء في هذا القانون من بنود متعددة، وخاصة ما يتعلق بالميراث، حيث منحت البنت حصة مساوية لنصيبها في الميراث مع الولد عند إصدارها حجة حصر الإرث، ما أُلجَّ صدور النساء لتطبيق المحكمة لهذا القانون الذي مُنحت البنت فيه حصصًا متساوية في الإرث مع أخيها الولد، إلا أن المحكمة عادت وتراجعت عن تطبيق قانون الميراث الجديد، وعادت إلى القانون القديم في موضوع حصر الإرث، وقد قامت المحكمة بإلغاء كافة حجج حصر الإرث التي كانت قد أصدرتها وفقًا للقانون الجديد، وطالبت من كان قد صدرت له حجة حصر إرث بحسب القانون الجديد مراجعة المحكمة، وقد أصدرت حجج حصر إرث جديدة وفقًا للقانون القديم، وبذلك حُرمت البنت من الحصول على حقتها في الميراث بنصيب يساوي نصيب الولد. وبذلك تبقى العقلية الذكورية هي المتحكمة والمسيطرة في المجتمع، وتُنظر إلى المرأة نظرة دونية وكأنها أقل من أخيها الرجل.

عبئًا ماليًا كبيرًا، حيث إن رسوم القضايا الكنسية مرتفعة تصل إلى 6 آلاف شيكل في دعوى الطلاق و2500 شيكل في دعوى الحضانة أو النفقة أو المشاهدة، فعلى هذا البيت المسيحي أن يبدأ عمله في الإصلاح بين الزوجين وعلى المحكمة الابتدائية أن تقوم بتحويل القضايا قبل دفع الرسوم للمحكمة، حيث إن الوضع الاقتصادي كثيرًا ما يقف عائقًا أمام النساء في اللجوء إلى المحكمة. ومن يملك المال هو من يلجأ إلى القضاء لإنهاء الرابطة الزوجية، وهذا ما حدث مع إحدى النساء حيث تم الضغط عليها من أجل فسخ زواجها شرط أن تتكفل بدفع نصف الرسم كي يتم تسجيل الدعوى في المحكمة، وعندما حضرت إلى المركز تم إفهامها أن من يرفع الدعوى يتكفل هو برسومها، وعليه وقفت الزوجة وقالت: لن أدفع نصف الرسم ولن أدفع أتعاب المحامي وليذهب الزوج هو إلى المحكمة، وفعلاً تم إلزام الزوج بتحمل كافة الرسوم القضائية لرفع دعوى فسخ زواج.



تمكين النساء وحمايتهن:

خدمات قانونية واجتماعية
شاملة ضد التمييز والعنف

في إطار جهوده الاستراتيجية لحماية النساء وتمكينهن، واصل مركز المرأة تقديم خدماته المتخصصة للنساء اللواتي يواجهن التمييز والعنف. يعمل المركز من خلال فريق من المحاميات والأخصائيات الاجتماعيات العاملات في القدس الشرقية، ورام الله، وجنوب الضفة الغربية، لتقديم الإرشاد والاستشارات الاجتماعية، والتقاضي أمام المحاكم الشرعية والكنسية، بما يعكس التزامه بحماية النساء وتعزيز مشاركتهن الفاعلة في المجتمع الفلسطيني.

خدماتنا في أرقصام: تعرض الجداول التالية تفاصيل الخدمات وعدد المستفيدات وفئاتهن المختلفة، لتوضيح أثر مركز المرأة في تمكين النساء.

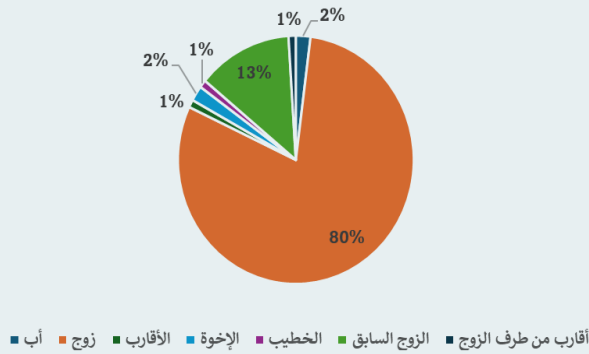
جدول رقم (1): عدد الحالات حسب نوع الخدمة والفروع

المكتب	اجتماعية	قانونية	كلتاها	الاستشارات لمرة واحدة	المجموع
رام الله	19	86	63	242	410
الخليل	0	5	124	296	425
القدس	0	1	85	162	248
بيت لحم	0	19	45	122	186
مركز الطوارئ	18	0	0	0	18
المجموع الكلي	37	111	317	822	1287

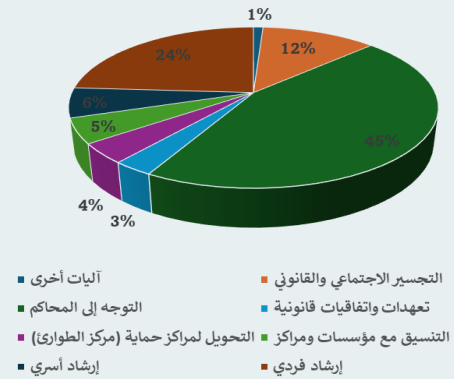
جدول رقم (2): نسبة المنتفعات حسب الفئة العمرية والمكاتب

المكتب/الفرع	16-20	21-25	26-35	36-40	أكثر من 40
رام الله	4%	14%	44%	17%	21%
الخليل	4%	16.3%	47%	12.5%	19.5%

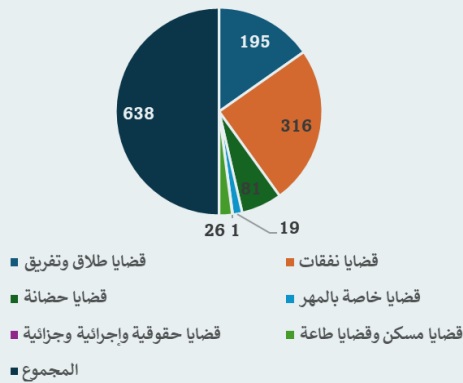
جدول رقم (4): نسبة المنتفعات حسب المنتهك (المعتدي)



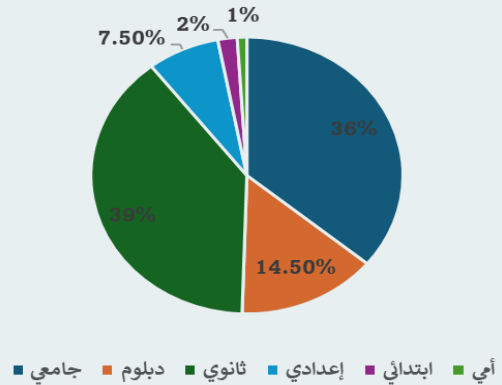
جدول رقم (3): آليات التدخل مع المستفيدات من الخدمات



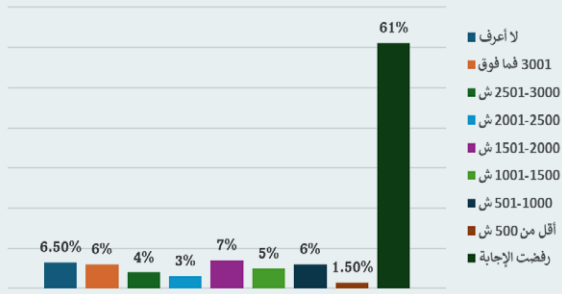
جدول رقم (6): عدد المنتفعات حسب نوع القضية القانونية



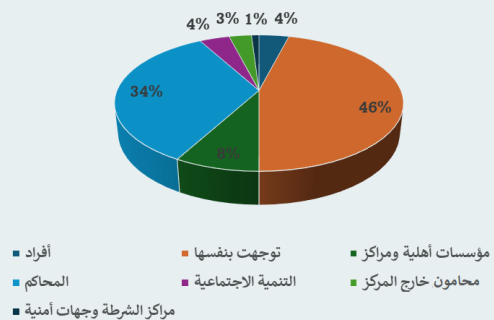
جدول رقم (5): نسبة المنتفعات حسب المستوى التعليمي



جدول رقم (8): نسبة المنتفعات حسب الدخل الشهري للأسرة



جدول رقم (7): نسبة المنتفعات حسب الجهة المحولة





الذكاء الاصطناعي من منظور نسوي فلسطيني نحو عدالة رقمية في سياق الاستعمار والمقاومة

بقلم: يارا يعيش

من التجربة المعاشة إلى الفعل السياسي: كيف يمكن إعادة توجيه الذكاء الاصطناعي ليصبح أداة تحرر لا أداة ضبط؟

معايشة يومية لشعور الانكشاف الدائم.

يكشف هذا الواقع أيضًا محدودية الأطر الأخلاقية السائدة في نقاشات الذكاء الاصطناعي، والتي غالبًا ما تنطلق من افتراض وجود مؤسسات قادرة على التنظيم والمساءلة. في حالتنا، هذه الشروط غائبة، ما يدفعني إلى تبني مقاربة نسوية نقدية تنطلق من سؤال القوة: من يملك التكنولوجيا؟ من يصممها؟ ولصالح من تعمل؟ هذه الأسئلة، رغم بساطتها الظاهرية، تقوِّض الادعاء بأن التكنولوجيا محايدة، وتعيد وضعها ضمن سياقها السياسي والاقتصادي.

ومن هنا، يصبح من الضروري أيضًا مساءلة الخطابات النسوية السائدة عالميًا، وخاصة تلك التي تنطلق من تجارب غربية وتُقدِّم كمعايير عالمية. كنسوية فلسطينية، أجد أن كثيرًا من هذه الخطابات تتجاهل أو تُهمِّش السياقات الاستعمارية، وتتعامل مع التكنولوجيا كمساحة يمكن إصلاحها دون مساءلة البنس التي أنتجتها. هذا ما يجعل من تبني منظور نسوية الجنوب العالمي ضرورة، ليس فقط لإضافة "صوت آخر"، بل لتفكيك مركزية معرفية تستبعد تجاربنا أو تعيد تأطيرها ضمن قوالب لا تعكس واقعها أو تحاول أن تستثنيها لتخلق نوعا من التسطيح والاختزال.

في هذا السياق، لا تكون البيانات مجرد موارد رقمية، بل امتدادًا للأجساد والهويات الفلسطينية في الفضاء الرقمي. كما تُخضع الأرض للسيطرة، تُخضع البيانات أيضًا لمنطق استخراجي يُحوِّلها إلى أدوات يمكن استخدامها ضد أصحابها. هذا الترابط بين الجسد والبيانات ليس مجازًا، بل واقع يفرض نفسه، ويستدعي إعادة التفكير

تنطلق هذه المقالة من تجربة نسوية فلسطينية معاشة، ليس بوصفها سردًا ذاتيًا، بل كمعرفة سياسية تتشكل من العيش اليومي داخل بنية استعمارية رقمية ومادية في آن واحد. بالنسبة لي، لم يكن الانخراط في نقاشات الذكاء الاصطناعي خيارًا أكاديميًا، خاصة المدرسة النسوية الرقمية التابعة للأمم المتحدة، بل ضرورة فرضها واقع أرى فيه كيف تتحول التكنولوجيا من وعد وسباق للتحرر إلى أداة إضافية لإحكام الضبط والسيطرة. من هذا الموقع، تصبح أخلاقيات الذكاء الاصطناعي مسألة وجودية، لا نقاشًا نظريًا منفصلًا عن الحياة.

ففي السياق الفلسطيني، لا يتعلق الذكاء الاصطناعي بمستقبل افتراضي، بل بحاضر مشحون تتقاطع فيه أدوات المراقبة مع بنى الاستعمار القائمة. نحن لا نواجه فقط أنظمة رقمية، بل نعيش داخل منظومة تستخدم هذه الأنظمة لتعميق السيطرة على الأرض والناس والسردية. لذلك، فإن أي حديث عن "حياد التكنولوجيا" يبدو بالنسبة لي منفصلًا عن الواقع، بل ومشاركًا في إعادة إنتاجه.

ضمن هذا الإطار، لا يمكن اختزال الخصوصية في بعدها الفردي. فتجربتنا الفلسطينية تكشف أن ما يُنتهك ليس فقط بيانات الأفراد، بل نسيج اجتماعي كامل يخضع لمراقبة جماعية ممنهجة. تُستخدم تقنيات التعرف على الوجوه وتحليل البيانات ضمن أنظمة مغلقة، لا تخضع للمساءلة، ما يجعل من الخصوصية مسألة جماعية مرتبطة بالحقوق في الأمان والكرامة، وليس مجرد خيار شخصي. هذا الفهم لا يأتي من تنظير مجرد، بل من

في مفاهيم السيادة والملكية في الفضاء الرقمي.

يتقاطع هذا الواقع مع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، ما يخلق طبقات إضافية من القمع. في تجربتي وملاحظتي، لا يكون الفضاء الرقمي مساحة محايدة للنساء الفلسطينيات، بل امتدادًا لصراعات متعددة، يظهر فيها الابتزاز الإلكتروني، والتشهير، وخطاب الكراهية، والملاحقة الرقمية، خاصة بحق الناشطات. هنا، يصبح الجسد الرقمي ساحة للصراع، تتقاطع فيها نظرات استعمارية تنزع الإنسانية، مع أنماط أبوية تعيد فرض السيطرة.

أمام هذا التعقيد، لا يكفي الحديث عن الحماية بوصفها هدفًا نهائيًا. ما أراه ضروريًا هو الانتقال نحو بناء أدوات تعزز الوكالة الرقمية للنساء، وتعيد لهن القدرة على التحكم في صورهن وسردياتهن. المسألة ليست فقط تقليل الأذى، بل إعادة تشكيل الفضاء الرقمي ليكون مساحة يمكن فيها التعبير والمشاركة دون خوف.

إلى جانب ذلك، يبرز التحيز الخوارزمي كأحد أخطر أشكال إعادة إنتاج الظلم. فالأنظمة التي تُدرّب على بيانات منازرة تعيد إنتاج الأنماط التمييزية نفسها، بل وتضفي عليها طابعًا تقنيًا يبدو موضوعيًا. في الحالة الفلسطينية، قد تُشفر هذه التحيزات داخل أنظمة تصنيف تُجرّم الفلسطينين أو تراقبهم بشكل غير متكافئ. وعندما يتقاطع ذلك مع التحيز الجندي، تصبح النساء الفلسطينيات في موقع هش مضاعف.

هذا الواقع يكشف أن الذكاء الاصطناعي، في غياب المساءلة، لا يعمل فقط كأداة تقنية، بل كامتداد لأنظمة القمع، ولكن بشكل مؤتمت وأقل قابلية للرؤية. وهو ما يجعل من الضروري تطوير بدائل تقنية لا تنطلق من المنطق نفسه، بل من رؤية نسوية حقوقية تسعى لإعادة توزيع القوة، لا تكريسها.

يمكن تخيل هذه البدائل في أدوات توثيق آمنة، أو منصات دعم قانوني ونفسي، أو أنظمة لرصد خطاب الكراهية، لكن الأهم بالنسبة لي ليس شكل الأداة، بل الطريقة التي تُصمم بها. فاستيراد حلول جاهزة من خارج السياق غالبًا ما يفشل، لأنه يتجاهل تعقيد التجربة الفلسطينية. لذلك، يصبح التصميم التشاركي، الذي ينطلق من التجربة المعاشة ويشرك النساء أنفسهن، شرطًا أساسيًا لأي تدخل فعّال.

من هذا المنظور، أرى أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون جزءًا من مشروع أوسع للمقاومة الرقمية. مقاومة لا تقتصر على الرفض، بل تشمل أيضًا إعادة البناء: توثيق، إنتاج معرفة، خلق مساحات بديلة، وتطوير أدوات تعكس احتياجاتنا لا تُفرض علينا. فهذه الرؤية تستدعي أيضًا إعادة صياغة أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، بحيث تنطلق من مركزية الكرامة الإنسانية، وتعترف بالطابع الجماعي للحقوق، وتضع العدالة قبل الكفاءة، وتحمي

الذاكرة الرقمية كجزء من مقاومة المحو. كما تتطلب مواجهة منطوق السوق الذي يحكم تطوير التكنولوجيا، والذي غالبًا ما يتجاهل أو يهّمش المجتمعات الأكثر هشاشة.

وفي هذا السياق، لا يمكن أن يبقى هذا النقاش في إطار نظري. هناك حاجة واضحة لتحرك مؤسسي تتبناه المنظمات النسوية والحقوقية، بحيث تدمج البعد الرقمي في عملها، وتبني معرفة محلية، وتدعم النساء ليس فقط كمستخدمات، بل كصانعات للتكنولوجيا. كما يصبح من الضروري مساءلة الشركات والمنصات الرقمية، والضغط باتجاه سياسات أكثر عدالة، إلى جانب توجيه الموارد نحو مبادرات نسوية تقنية محلية.

بالنسبة لي، لم يعد الذكاء الاصطناعي موضوعًا يمكن النظر إليه من مسافة. هو جزء من واقع يومي يتداخل فيه القمع مع الإمكانية. وبينما يمكن لهذه التكنولوجيا أن تعمّق أنماط السيطرة، فإنها تحمل أيضًا إمكانية لإعادة تحيّل القوة وبنائها بشكل مختلف. فالانتقال من النقد إلى الفعل يتطلب أكثر من الوعي؛ يتطلب التزامًا سياسيًا واضحًا بأجندة نسوية للعدالة الرقمية، تقوم على الإنتاج المحلي للمعرفة، والتصميم التشاركي، والمساءلة، والتمكين. كما يتطلب بناء تحالفات حقيقية تضمن أن نكون جزءًا من صياغة المستقبل، لا مجرد متلقّيات له. وفي هذا الإطار، لا يكون الذكاء الاصطناعي مجرد مجال تقني، بل ساحة نضال تتقاطع فيها قضايا الحرية والعدالة والكرامة. والسؤال لم يعد إن كنا سننخرط في هذا المجال، بل كيف: هل نتركه يعيد إنتاج القمع، أم نعيد توجيهه ليصبح أداة مقاومة وإمكانية للتحرك.

اليوم، وأنا أكتب هذه الكلمات، أتذكرنا جميعًا أتذكر كل امرأة فلسطينية تواجه الاحتلال رقميًا وجسديًا. أتذكر الناشطات والأمهات والمعتقلات، والصحافيات الملاحقات، والنساء اللواتي تُسرق صورهن وتُستخدم ضدهن. لهن أكتب، ولهن أعمل.

لذا الذكاء الاصطناعي الأخلاقي في فلسطين هو الذي يعترف بكرامة شعب تحت الاحتلال، ويقف إلى جانب نضاله من أجل العدالة. هو الذي يصغي لصوت المرأة الفلسطينية، ويساعدها ليس على البقاء فحسب، بل على النضال والازدهار.

إن مشروع الذكاء الاصطناعي النسوي الفلسطيني ليس حلًا بعيد المنال، بل ضرورة وجودية وجزء لا يتجزأ من مشروع التحرر الشامل. وهو يذكرنا بأن التكنولوجيا إما أن تكون أداة تحرر، أو أداة لإعادة إنتاج القمع. وهنا، في هذا التداخل بين التقني والسياسي والأخلاقي، تكمن مسؤوليتنا كنسويات من الجنوب العالمي: أن نضمن أن تكون الثورة الرقمية في صف ثورتنا الإنسانية من أجل الحرية والمساواة.

جهود التفعيل المجتمعي:

نحو تمكين فعّال وتغيير
مجتمعي مُستدام

المركز يُواصل استهداف الشباب وتعزيز قدراتهم لتفعيل دورهم في مواجهة العنف داخل الأسرة

حقوق المرأة وحقوق الإنسان: تدريب يربط النظرية بالتطبيق

نفذ مركز المرأة برنامجًا تدريبيًا بعنوان «حقوق المرأة، حقوق الإنسان» بالتعاون مع كلية الأمة الجامعية وجامعة القدس - أبو ديس، بمشاركة 43 طالبًا وطالبة، لتعريفهم بالقوانين المحلية والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المرأة. وأوصى المشاركون بمواصلة مثل هذه الدورات مع التعمق في موضوعات الطلاق والزواج المبكر والولاية، وتعزيز ربط القوانين الوطنية بالاتفاقيات الدولية، وتوزيع كتيبات توعوية لدعم المبادرات الطلابية ونشر المعرفة المكتسبة في المجتمع.



تمكين المحامين الشرعيين الشباب للتصدي للعنف والتمييز

في خطوة لتعزيز العدالة والمساواة، قدّم مركز المرأة 30 دورة تدريبية في نابلس وبيت لحم والقدس ورام الله والخليل، شارك فيها أكثر من 110 محامين/ات شرعيين شباب. هدفت التدريبات إلى تمكينهم من المعرفة القانونية وتنمية الحساسية تجاه قضايا النوع الاجتماعي، بما يعزز قدرتهم على مواجهة العنف والتمييز وحماية حقوق النساء والفئات المهمشة.



ورشة حول قانون الإعسار وحماية الحقوق المالية للنساء المقدسيات

نظّم النادي الحقوقي القانوني المقدسي في مركز المرأة لقاءً توعويًا حول «قانون الإعسار وحماية المرأة من المخاطر المالية» في القدس، استعرض خلاله التحديات المالية التي قد تواجه النساء وطرق حماية حقوقهن القانونية. وأكد اللقاء أهمية بناء وعي قانوني عملي يمكن النساء من الدفاع عن أنفسهن وأسرهن.



ورش حول قانون تسوية النزاعات الأسرية في القدس

نظم المركز في القدس فعاليات قانونية وتوعوية حول تسوية النزاعات الأسرية، شملت لقاءً قانونيًا بمشاركة 13 محامية، وورشة طلابية لتعريف طلبة الحقوق بالوساطة والحوار كبدايات لحل النزاعات خارج المحاكم. وأكد المشاركون على أهمية تعزيز الكوادر القانونية وبرامج التوعية لدعم وصول النساء إلى العدالة وتعزيز الحلول السلمية للنزاعات.



تعزيز قدرات الأخصائيات الاجتماعيات في مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي

نقّذ المركز دورات تدريبية في الخليل ورام الله استهدفت شبّات وحديثات التخرّج، ركّزت على آليات الحماية والتدخل السريع والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وأسهمت في تطوير مهارات المشاركات وإطلاق مبادرات توعوية لدعم النساء والفتيات في المجتمع المحلي.



شباب اليوم... حُماة الغد: تدريب نوعي لتعزيز الوعي والحماية في المؤسسات الشبابية

تدريب نوعي نظّمه مركز المرأة لشباب وشبّات من مركز المنتدى الثقافي ومنتدى سعير لتعزيز مهاراتهم في قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي وآليات الحماية. شمل التدريب نقاشات وتمارين تفاعلية، بهدف تمكين المشاركين ليكونوا عناصر فاعلة في نشر الوعي وحماية المجتمع.



شراكة نحو التغيير: ورشة استراتيجية بين مركز المرأة والمنتدى الثقافي لتعزيز وعي الشباب والنساء

شارك 14 من العاملين والمتطوعين في ورشة مشتركة مع المنتدى الثقافي، ناقشوا خلالها خطط العمل المستقبلية لتوعية الشباب بقضايا المرأة، وقاموا بتقييم التحديات السابقة، مؤكدين أهمية التعاون المستمر لتعزيز التغيير الاجتماعي ودعم حقوق النساء.



ورش توعوية في شمال غرب القدس لحقوق المرأة ومكافحة العنف

خمس ورش توعوية جمعت أكثر من 100 شاب في شمال غرب القدس، بهدف تعزيز الوعي بحقوق المرأة ومكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي. جاءت هذه الورش في إطار جهود مركز المرأة بالتعاون مع مركز المنتدى الثقافي لتمكين الشباب وبناء مجتمع آمن وخالي من التمييز، مع التركيز على تعزيز مشاركة الشباب في المبادرات المجتمعية والتثقيف بحقوق المرأة.



برنامج تدريبي للمتطوعين لدعم التغيير المجتمعي وتعزيز حقوق المرأة

أكثر من 35 متطوعاً/ة وناشطاً/ة في قلقيلية والخليل اكتسبوا مهارات جديدة لدعم المبادرات المجتمعية والتوعية بحقوق المرأة، من خلال برنامج تدريبي شامل لمركز المرأة. وتركّز البرنامج على تمكين المشاركين لإحداث تغييرات ملموسة في المجتمع، مع التأكيد على أهمية استدامة هذه الجهود وتوسيع نطاقها للوصول إلى شرائح أوسع من المجتمع المحلي.



مبادرات توعوية لمناهضة الجرائم الإلكترونية ضد النساء

في إطار الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة، قدّم متطوعو مركز المرأة مبادرات توعوية ركّزت على الجرائم الإلكترونية كأحد أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي. وشملت المبادرات ورشاً في الخليل وقلقيلية تناولت أشكال العنف الرقمي وسبل الحماية والتبليغ، بالتعاون مع وحدة الجرائم الإلكترونية في الشرطة الفلسطينية. وتأتي هذه الجهود لتعزيز المعرفة الرقمية الآمنة وتمكين النساء والفتيات من مواجهة الانتهاكات الإلكترونية بثقة وحماية.



حلقات نقاش في شمال الضفة لتعزيز دور المرأة والشباب في المجتمع

عقدت المجموعات المساندة سلسلة حلقات نقاش شارك فيها أكثر من 190 امرأة وشاباً، تناولت قضايا حقوق المرأة والقوانين المحلية والدولية، مع التركيز على تمكين النساء والشباب وتعزيز مشاركتهم في المجتمع.



نساء فلسطينيات في وجه الاحتلال: معاناة وصمود

أطلق مركز المرأة مع المتطوعين مبادرات ميدانية وإعلامية لتوثيق معاناة النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال. شملت الفعاليات زيارات في مسافر يطا لتسليط الضوء على الاعتداءات اليومية، ومقابلات مع الأسيرات المحررات حول ظروف الاعتقال القاسية. تعكس هذه المبادرات التزام المركز بالدفاع عن حقوق المرأة الفلسطينية وتسليط الضوء على صمودها في وجه القمع المزدوج.





الشراكة بين مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والمؤسسات القاعدية النسوية

بقلم: بشرى خطيب

النسوية القاعدية من أداء دورها في حماية حقوق المرأة والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي. فقد عمل المركز من خلال هذا البرنامج على بناء شراكات فاعلة مع المؤسسات القاعدية النسوية في محافظات عديدة كون هذه المؤسسات تمثل حلقة وصل أكثر أمّانًا وثقة بين النساء خلال وصولهن للخدمات، ولديها المعرفة الكافية بخصوصية المجتمعات المحلية واحتياجاتها.

وتسعى وحدة الخدمات والتمكين المجتمعي في المركز عبر هذه الشراكات، إلى تنفيذ تدخلات متكاملة تجمع بين التوعية وبناء القدرات وتقديم الخدمات القانونية والاجتماعية ومبادرات مجتمعية. وتشمل هذه التدخلات تنفيذ ورش توعوية استهدفت 933 امرأة (490 في محافظة الخليل، و443 في محافظة أريحا) من القرى والمخيمات والتجمعات البدوية والمناطق المهدة والقريبة من المستوطنات في مدينة دورا والتجمعات السكانية المحيطة، مثل مخيم الفوار، ومراح البقار، ويطا، ودورا، والسموع، ودير العسل الفوقا. ما أضاف بعدًا جغرافيا واجتماعيا وأتاح الفرصة للوصول إلى نساء يعانون من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة. يهدف هذا البرنامج التوعوي إلى تعزيز الوعي بمواضيع متعلقة بمفاهيم العنف وأشكاله، وسبل الوقاية منه، وآليات الحماية والتدخل في أوقات الأزمات والطوارئ، إضافة إلى مناقشة الآثار النفسية والاجتماعية للعنف والصراع، لا سيما في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها المنطقة، وتعزيز معرفة النساء بحقوقهن القانونية والاجتماعية، بحيث يكنّ ممكّنات وقادرات على اتخاذ قرارات واعية والوصول إلى الخدمات المتاحة بشكل آمن ومُجدي، من خلال تعريف النساء بالمؤسسات التي يمكنهن اللجوء إليها في حال التعرض لأي شكل من أشكال العنف، بالإضافة إلى تقديم نصائح عملية حول كيفية المطالبة بالحقوق بطرق قانونية وآمنة. أيضا تركز الورش التوعوية على الحقوق القانونية للمرأة في

انطلاقا من إيمان مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بدور الشراكة الفاعلة في تعزيز حماية النساء وتمكينهن في المجتمعات المحلية، يعمل المركز على بناء علاقات تعاون وشراكة مع المؤسسات النسوية القاعدية، قائمة على التواصل المستمر وتبادل الخبرات، بما يضمن الاستجابة لاحتياجات النساء بشكل فعال. حيث انطلق برنامج بناء قدرات المؤسسات القاعدية منذ عام 2005، ولا يزال مستمرا حتى اليوم، ليشكل أحد البرامج الأساسية التي ينفذها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. وقد ترك البرنامج أثرا ملموسا وإيجابيا على واقع النساء في المناطق المستهدفة، خاصة في المجتمعات المهمشة التي تعاني من محدودية الخدمات والدعم.

أسهمت تدخلات هذا البرنامج في العام 2025 في تعزيز دور المؤسسات القاعدية النسوية وتطوير قدراتها على تقديم خدمات قانونية واجتماعية نوعية للنساء، حيث تم تقديم الخدمات القانونية والاجتماعية لـ 149 امرأة، وترافق الطاقم الإرشادي في المؤسسات النسوية الشريكة بـ 139 قضية أمام المحاكم الشرعية مثل النفقة، وحضانة الأطفال، ومسكن وشقاق ونزاع وغيرها. ساهم تقديم الخدمات في إحداث تغيير حقيقي في واقع النساء من خلال رفع وعيهن بحقوقهن وتعزيز قدرتهن على مواجهة العنف وتحسين وصولهن إلى خدمات الحماية والدعم، بالإضافة إلى تعزيز وعي المجتمع بحقوق المرأة والعمل على الحد من كافة أشكال التمييز والعنف التي تتعرض لها النساء. ويواصل البرنامج عمله بروح الشراكة والاستدامة بما يضمن استمرار إحداث تغيير حقيقي ومستدام في واقع النساء داخل المجتمعات المحلية، لا سيما في المناطق المهمشة والمهددة التي تعاني من محدودية الوصول إلى الخدمات. وقد شكّل هذا البرنامج على مدار السنوات إحدى الأدوات الأساسية لتعزيز صمود النساء، وتمكين المؤسسات

الخدمة التي يقدمها المركز بالشراكة مع المؤسسات القاعدية النسوية، مع الأخذ بعين الاعتبار السياق الثقافي والمجتمعي للنساء محلياً، وبالتالي تعزيز قدرة المؤسسات القاعدية النسوية على دعم النساء المعنفات بشكل يضمن تدخلات أفضل لصالحهن وأكثر فاعلية.

وفي إطار تعزيز استدامة العمل مع المؤسسات النسوية الشريكة يركز البرنامج على بناء قدرات طواقم هذه المؤسسات، عبر تنفيذ ورش تدريبية متخصصة تهدف إلى رفع كفاءة العاملات والعاملين في مجال الإرشاد القانوني والاجتماعي، بما يساهم في تطوير مهارات الطاقم الإرشادي في تقديم الخدمات وتعزيز قدرته في التعامل مع قضايا النساء، بما يراعي خصوصيتهن وظروفهن المختلفة.

وساهمت هذه الشراكات في تعزيز وصول النساء إلى الخدمات القانونية والاجتماعية التي يقدمها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، بما في ذلك خدمات الاستشارة القانونية والاجتماعية والجلسات الفردية، وخدمات التمثيل القانوني أمام المحاكم. كما تم توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للنساء اللواتي يتعرضن للعنف بالتعاون مع المؤسسات النسوية الشريكة، بما يساعدهن على التعافي واستعادة دورهن الفاعل في المجتمع.

ويؤكد مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، من خلال استمرارية برنامج بناء قدرات المؤسسات القاعدية التزامه بالعمل وفق نهج قائم على حقوق الإنسان وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات النسوية والمجتمع، لإحداث تغيير طويل الأمد في واقع النساء، وضمان استدامة الأثر الإيجابي للتدخلات وتعزيز مشاركة النساء الفاعلة في بناء مجتمع أكثر عدالة ومساواة.

الزواج والطلاق والحضانة والميراث، وكذلك العلاقة بين التنشئة النفسية والأدوار الاجتماعية، وكيف تؤثر التربية على الطريقة التي ترى بها النساء أنفسهن ودورهن في المجتمع.

كما يرى المركز أهمية تنسيق التدخلات مع المؤسسات الشريكة من خلال تنظيم 21 جلسة إشراف مهنية و12 زيارة ميدانية تنظيمية دورية، تركز على مناقشة قضايا النساء في المناطق المستهدفة، وتحديد الأولويات والاحتياجات بشكل مشترك. كما تتم متابعة سير العمل وتقييم جودة التدخلات المنفذة وتطوير آليات التعاون بما يضمن تحسين الاستجابة لقضايا النساء، وخاصة في حالات العنف والطوارئ. هذه المتابعات تضمنت نقاشاً حول القضايا الاجتماعية التي تواجه المتوجهات، إثر التحديات السياسية والوضع الحالي على الحالة النفسية للمتوجهات وعلى تقديم الخدمة بشكل عام، والاستشارة لبعض القضايا العالقة وطرح الحلول المناسبة لكل قضية. وقد أتاحت لهم جلسات الإشراف مكثفاً لتبادل المعرفة والخبرة فيما يتعلق بقضايا النساء مع التركيز على المناطق المهمشة والمخيمات، مثل مخيم الفوار ومخيم عقبة جبر. أما في الجانب القانوني، فقد شملت الجلسات مواضيع تتعلق بالإجراءات المتبعة في المحاكم الشرعية، مثل كيفية سير القضايا أمام المحاكم، والتحديات التي تواجهها المحاميات خلال التقاضي، وكذلك الضوابط المتبعة في تلك المحاكم كما تمت مناقشة أساليب إصدار الأحكام في المحاكم الشرعية وكيفية تفاوت هذه الأحكام بين القضاة بناء على تقديراتهم الشخصية، ما أتاح للمحاميات من المؤسسات القاعدية النسوية فرصة لتبادل الخبرات والمعرفة حول هذه المواضيع. وتعد جلسات الإشراف تدريباً مستمراً للأخصائيات والمحاميات لتعلم أساليب الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني التي تراعي المصلحة الفضلى للمتفعات، ما يساهم في رفع جودة



سلسلة لقاءات حوارية لتعزيز الوعي بقضايا النساء الفلسطينيات

نظم النادي الاجتماعي بالتعاون مع مركز المرأة سلسلة من أربعة لقاءات خلال 2025، شاركت فيها 25 خريجة من مختلف المحافظات. ركزت اللقاءات على الحماية القانونية والاجتماعية، والجرائم الإلكترونية، وحقوق النساء ذوات الإعاقة، مع تعزيز العدالة والمساواة.



مبادرات توعوية لتمكين النساء ضمن الحملة العالمية لمناهضة العنف

أطلق النادي ثلاث مبادرات توعوية استهدفت نساء من فئات متنوعة، بما فيها ذوات الإعاقة، مع التركيز على الجرائم الإلكترونية والحقوق القانونية والاجتماعية للنساء، خاصة في المناطق المهمشة، تعزيزاً لجهود المركز في تمكين النساء وحمايتهن.



أمسية رمضان تفاعلية في أريحا

قدمت جمعية سيدات أريحا بالتعاون مع المركز أمسية رمضان تفاعلية وشاملة، جمعت بين جلسات توعية حول القضايا الاجتماعية والقانونية، وعرض إنجازات برنامج الخدمات القانونية والاجتماعية، وحوار مفتوح حول تحديات النساء في المجتمع المحلي. كما تضمنت الأمسية فقرات ترفيهية لتعزيز الصحة النفسية، ما أتاح للمشاركات التعلم، والتفاعل، والاستمتاع في آن واحد.



رفع الوعي القانوني والاجتماعي للنساء في أريحا والأغوار

استهدفت سلسلة ورش بالتعاون مع جمعية سيدات أريحا أكثر من 230 امرأة وفتاة في أريحا والأغوار. ركزت الورش على الحقوق القانونية والاجتماعية، والدعم النفسي، والحوار الأسري، مع تقديم معلومات عملية حول النفقة والحضانة والطلاق. وأسهمت الجلسات في تعزيز قدرة المشاركات على الدفاع عن حقوقهن وخلق مساحة آمنة لتبادل الخبرات ومناقشة التحديات اليومية.



توعية مجتمعية شاملة في الخليل وقرى جنوبها

قدمت خمس ورش بالتعاون مع جمعية نهضة بنت الريف، استهدفت أكثر من 250 مشاركًا/ة في مناطق مختلفة بالخليل وقرى جنوبها. ركزت الورش على قانون الأحوال الشخصية، والعنف المبني على النوع الاجتماعي، والابتزاز الإلكتروني، والتعريف بالخدمات القانونية المتاحة، لتعزيز الوعي القانوني والاجتماعي وحماية النساء من الانتهاكات.



دعم نفسي واجتماعي وقانوني لنساء مصابات في مستشفى دورا

قدّم المركز بالتعاون مع جمعية نهضة بنت الريف دعمًا نفسيًا واجتماعيًا وقانونيًا لنساء مصابات بالسرطان والفشل الكلوي. وشمل النشاط توزيع هدايا رمزية ورسائل تضامن لتعزيز صمودهن وتمكينهن من مواجهة التحديات الصحية.



ورش توعوية للنساء النازحات في جنين وطوباس

نظم المركز بالتعاون مع جمعية طوباس الخيرية سلسلة ورش توعوية استهدفت أكثر من 120 امرأة وفتاة من النساء النازحات، شملت الدعم النفسي، والإسعاف النفسي الأولي، والتوعية بمخاطر العنف الأسري وضغوط المراهقة، مع توفير مساحات آمنة للحوار والمشاركة.



مبادرة «لمّة أمل» تعزز الثقافة الحقوقية وتمكين المرأة في بيت عنان

نقّذ مركز المرأة، بالشراكة مع المنتدى الثقافي - بيت عنان، أنشطة للدعم النفسي والتوعية الحقوقية للنساء ضمن مبادرة "لمّة أمل"، استهدفت نساء من شمال غرب القدس. وشملت الأنشطة مساراتًا للدعم النفسي والاجتماعي لـ20 امرأة من بلدتي بيت عنان وبيت دقو، إلى جانب عرض مسرحي توعوي حول قضايا الميراث والتمييز بحضور 31 امرأة، تلاه نقاش قانوني عزّز وعي النساء بحقوقهن.



شبكات حماية النساء: تمكين وحماية

إطلاق شبكة حماية النساء السابعة في جنين

استكمالاً لجهوده في تعزيز منظومة الحماية للنساء، أطلق المركز شبكة حماية النساء السابعة في محافظة جنين، بالشراكة مع المؤسسات الرسمية والأهلية. يهدف هذا الإطلاق إلى دعم النساء الناجيات من العنف، وتسهيل وصولهن إلى الخدمات النفسية والاجتماعية والقانونية، بما يساهم في بناء نظام وطني شامل للحماية وتمكين النساء.



تدريب تخصصي في الرعاية الذاتية لمقدمي خدمات حماية النساء

في إطار تطوير قدرات العاملين في مجال حماية النساء، نظم المركز تدريباً متخصصاً استهدف 22 عضواً من شبكات الحماية في الخليل وطوباس. ركّز التدريب على تعزيز مهارات الرعاية الذاتية والوقاية من الإرهاق النفسي لدى مقدمي الخدمات، وناقش المشاركون تجارب واقعية من عملهم الميداني، مؤكداً أهمية هذه التدريبات في رفع جودة الخدمات المقدّمة للنساء.



تعزيز الوعي القانوني حول تنازع القوانين وتأثيره على النساء

عقد المركز ورش عمل في نابلس وقلقيلية وأريحا لرفع الوعي القانوني حول تأثير تنازع القوانين بين الضفة الغربية والقدس على النساء، بالتعاون مع شبكات الحماية ومؤسسات رسمية وأهلية. ركّزت الورش على قضايا الأحوال الشخصية والهوية والنفقة والحضانة، مع التأكيد على تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية لضمان حماية حقوق النساء وتمكينهن من الوصول إلى العدالة.



إطلاق حملة «فلسطينيات نحو الحرية والعدالة» لمناهضة العنف ضد المرأة

أطلقت شبكات الحماية بالشراكة مع مركز المرأة حملة لمناهضة العنف ضد النساء في عدة محافظات فلسطينية، بمشاركة مسؤولين وممثلين عن مؤسسات حكومية ومراكز نسوية. ركزت الحملة على مكافحة العنف الرقمي والسياسي، وتعزيز حقوق النساء وتمكينهن قانونياً واجتماعياً واقتصادياً، من خلال ورش عمل وأنشطة توعوية في محافظات منها جنين وقلقيلية، بالتعاون مع الشرطة والبلديات، لبناء منظومة دعم شاملة وحماية النساء والفتيات.



تكريم محافظات فلسطينية لمركز المرأة لدوره الريادي في بناء شبكات الحماية ودعم حقوق النساء

كرمت محافظات الخليل وأريحا وطوباس ونابلس وقلقيلية مركز المرأة تقديرًا لجهوده في تمكين النساء وبناء شبكات حماية فعالة، حيث أكدت ممثلة المركز رانية صلاح الدين التزام المركز بدعم العدالة والمساواة، وأشاد المحافظون بالدور المؤثر للمركز في خلق بيئة آمنة للمجتمع.



لقاء مركزي لإعداد خطة عمل 2026 لشبكات الحماية

عقدت شبكات حماية النساء السبع في فلسطين لقاءً مركزيًا في رام الله لإعداد خطة عمل 2026، ومراجعة إنجازات 2025 والتحديات التي واجهتها. شارك في اللقاء ممثلون عن المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، وتمخض عن الاجتماع توصيات عملية لتعزيز حماية النساء وتمكينهن في فلسطين.



صمود وتمكين: الناشطات النسويات في قلب التغيير

تدريب نوعي لتعزيز قدرات الناشطات في الخليل والمناطق المحيطة

عقد مركز المرأة تدريبًا متخصصًا استهدف 15 ناشطة لتعزيز مهارتهن القانونية والاجتماعية وبناء خطط طوارئ شخصية وجماعية، ما مكن المشاركات من اكتشاف حقوق كانت مجهولة لديهن وتطوير قدرتهن على فهم حقوقهن والدفاع عنها بشكل أفضل.



حملة توعوية في القدس لتعزيز وعي المجتمع بقضايا المرأة

أطلق مركز المرأة حملة توعوية في القدس استهدفت 228 مشاركًا عبر 15 لقاءً، لتعزيز وعي المجتمع بحقوق النساء وتمكينهن من مواجهة العنف والتمييز، مع التركيز على برامج مستدامة تدعم العدالة والمساواة في ظل التحديات اليومية.



لقاءات توعية في الخليل لتعزيز الحماية من العنف

نفذت الناشطات النسويات في الخليل سلسلة لقاءات استهدفت أكثر من 420 سيدة، لتعزيز الوعي بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وتزويد النساء بالأدوات القانونية والاجتماعية اللازمة لحماية حقوقهن، مع التأكيد على أهمية استمرار هذه اللقاءات لضمان تأثير مستدام وتمكين النساء في مواجهة التحديات.



تمكين ومعرفة وسمود: مركز المرأة ينفذ لقاءات توعية في قرى بيت لحم

نفذ المركز 16 لقاءً توعويًا في محافظة بيت لحم ضمن الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة، استهدفت 240 امرأة وفتاة من المناطق المهمشة. ركزت اللقاءات على التوعية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، والحقوق القانونية، والسلامة الرقمية، وتعزيز الدعم النفسي والسمود، تأكيدًا على التزام المركز بتمكين النساء وتعزيز حمايتهن.



ورشة في القدس لتعزيز حقوق النساء في الزواج والقوانين الكنسية

في خطوة لتعزيز الحقوق القانونية والدينية للمرأة، نظم المركز ورشة عمل في القدس استهدفت النساء المقدسيات لتعريفهن بحقوقهن ضمن المحاكم الكنسية. تناولت الورشة موضوعات الزواج المسيحي، والطلاق والبطلان، والنفقة والحضانة، مؤكدة أهمية فهم القانون الكنسي كأداة لتمكين النساء وتعزيز التعاون مع الكنائس والمؤسسات الحقوقية لدعم دور المرأة في المجتمع.



لأنك تستحقين: مبادرة ميدانية لدعم وإسناد النساء في مخيمي طولكرم ونور شمس

نظمت المجموعة المساندة لمركز المرأة، بالتعاون مع جمعية النجدة الاجتماعية، حملة دعم للنساء في المخيمين تضمنت جلسات تفرغ نفسي وتوزيع طرود تموينية لتخفيف معاناتهن وتعزيز صمودهن.



التقييم والتخطيط الاستراتيجي

خطة استراتيجية خماسية متطورة للمركز (2026 - 2030) تؤسس لمرحلة جديدة من العمل والإنجاز

تمكّن المركز، بجهود جماعية ومشاركة فعّالة من فريقه القيادي، طاقمه ومجلس إدارته، من إعداد خطته الاستراتيجية الخماسية للأعوام 2026-2030 في وقت قياسي، رغم التحديات والظروف الصعبة. تعكس الخطة رؤية متجددة تأخذ بعين الاعتبار المستجدات والواقع الراهن، لتؤسس لمرحلة جديدة من العمل والإنجاز. ويثمن المركز جهود فريق العمل، مؤكّداً التزامه المستمر بدعم وتعزيز نجاح مسيرة المركز.



في ختام خطته الخمسية: مركز المرأة يستعرض تقرير قتل النساء للأعوام 2023-2024

اختتم مركز المرأة خطته الخمسية 2021-2025 بعرض تقرير يوثق 49 حالة قتل نساء وفتيات خلال 2023-2024 في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، ضمن ورش عمل نظّمها في طوباس وقلقيلية ورام الله. وشدّد التقرير على تعزيز الحماية القانونية، والتوعية المجتمعية، وتطوير آليات الرصد والتوثيق، والدعوة لمواصلة الحملات وورش التوعية والاستعداد للخطة الخمسية الجديدة 2026-2029





النادي الاجتماعي: من مساحة لقاء إلى فعل مجتمعي مؤثر

بقلم: سونا حنيح

من خلال النادي الاجتماعي، لم نعمل فقط على دعم النساء وتمكين الخريجات، بل على بناء علاقة أكثر قربًا مع المجتمع، تقوم على المشاركة، والثقة، والفهم العميق للسياق.

وهو ما ينسجم مع رؤية المركز في تمكين النساء، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وترسيخ دور المجتمع كشريك فاعل في حماية حقوق المرأة ودعمها.

وأخيرًا، بالنسبة لنا، لم يكن النادي الاجتماعي نشاطًا عابرًا، بل تجربة إنسانية تعلمنا منها بقدر ما قدمنا.

في كل لقاء، وفي كل مبادرة، كنا نرى كيف يمكن لمساحة صغيرة آمنة أن تحدث فرقًا كبيرًا في وعي النساء وثقتهن بأنفسهن، وفي شعور الخريجات بأن لهن دورًا حقيقيًا ومؤثرًا.

نؤمن بأن هذا النوع من العمل، القريب من الناس، والمنطلق من احتياجاتهم، هو ما يمنح عملنا معناه الحقيقي، ويجعل التغيير ممكنًا خطوة بخطوة.

قصص تصنع الأثر: حكايات تمكين من قلب مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

في كل مؤسسة حكايات تُروى بالتجارب الإنسانية والمهنية، لا بالأرقام. من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي تنبثق مقالات لنساء حولن التحديات إلى فرص للتطور والقوة، فحوّلن الصعاب إلى مسارات تمكين ونجاح. هذه القصص تُظهر أن الدعم والإيمان بالقدرات يصنع أثرًا يتجاوز الفرد ليصل إلى المجتمع بأسره.

انطلق النادي الاجتماعي في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي من إيماننا بأن التمكين الحقيقي لا يحدث فقط عبر تقديم الخدمات، بل من خلال خلق مساحات حيّة للتعلّم، والتجربة، والمبادرة.

مساحات تشبه النساء، تسمع أصواتهن، وتمنهن فرصة أن يكن جزءًا من الحل لا مجرد متلقيات للدعم.

شكل النادي الاجتماعي إطارًا داعمًا ومفتوحًا لخريجات الخدمة الاجتماعية، حيث لم يقتصر دورهن على التدريب النظري، بل امتد ليشمل العمل الميداني، والتفاعل المباشر مع النساء، والمشاركة في تصميم وتنفيذ أنشطة ومبادرات نابعة من الواقع.

في هذه التجربة، تحولت المعرفة الأكاديمية إلى ممارسة، واكتسبت الخريجات ثقة أكبر بأدوارهن، وقدرتهن على التأثير، وصناعة التغيير داخل مجتمعاتهن.

كما أتاح النادي الاجتماعي مساحة آمنة للنساء للالتقاء، وتبادل الخبرات، والتعبير عن احتياجاتهن وقضاياهن في بيئة داعمة ومحترمة. هذا التفاعل ساهم في تعزيز الوعي الفردي والجماعي، وكسر العزلة، وبناء علاقات قائمة على التضامن والمساندة.

أما المبادرات الاجتماعية التي خرجت من النادي، فقد شكلت أحد أهم ملامح هذه التجربة.

مبادرات بسيطة في شكلها، عميقة في أثرها، صممت استنادًا إلى احتياجات فعلية، واستهدفت فئات مجتمعية مختلفة، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن رفع الوعي ومسؤولية مشتركة، وأن إشراك المجتمع بمختلف مكوناته هو أساس أي تغيير مستدام.



حين تصنع الشابات نسويتهن «منحة مها أبو دية»

بقلم: هزار أبو الهوى
أخصائية اجتماعية

بعد وجودي في المركز، تطور لدي وعي أعمق بالواقع الاجتماعي للمرأة، وتعلمت كيف تؤثر البنى الاجتماعية على خياراتها وتجاربها، وكيف يمكن للدعم الاجتماعي أن يمنحها القوة والوعي لاتخاذ قراراتها. كما أصبحت أكثر قدرة على الإصغاء والفهم والعمل مع النساء ضمن سياق حياتهن الاجتماعي بوعي ومسؤولية.

ومن أبرز الخبرات التي اكتسبتها أيضًا المشاركة في جهود التدخل الأسري، إذ يعمل المركز على تحقيق التجسير بين الأزواج ومحاولة إعادة بناء جسور الحوار والتفاهم بينهم عندما تتوفر فرص حقيقية لذلك، الأمر الذي يعكس نهجًا مهنيًا يوازن بين حماية الحقوق والحفاظ على تماسك الأسرة.

أعتز كثيرًا بالفرصة التي منحني إياها المركز للانضمام إلى مؤسسة عريقة لها 35 عامًا من العمل في مجال الحماية، تعد فرصة قيمة جدًا بالنسبة لي، فقد شكلت هذه التجربة نقطة تحول مهمة في مسيرتي. وقد ساعدتني على بناء توجهات وقناعات راسخة في مناصرة قضايا المرأة. كما أنها ستمنحني المساحة لأكون شابة نسوية فاعلة، تعمل على مناصرة المرأة والدفاع عن حقوقها.

تقدمت لمنحة مها أبو دية للعمل في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي انطلاقًا من قناعة راسخة بأهمية العمل الذي يقوم به المركز في دعم النساء وصون كرامتهن، وتعزيز قدرتهن على مواجهة التحديات الاجتماعية والقانونية.

أرى في هذه المنحة فرصة للانخراط في تجربة مهنية تقوم على الإصغاء والمسؤولية والالتزام الأخلاقي، حيث لا يقتصر الدور على تقديم الدعم، بل يمتد إلى فهم السياق الإنساني للمرأة والتعامل معه بوعي واحترام. هذا النوع من العمل ينسجم مع رؤيتي للممارسة المهنية التي توازن بين المعرفة والتجربة، وبين البعد الإنساني والمهني.

إن رغبتني في التقدّم لهذه المنحة نابعة من اهتمام حقيقي بأن أكون جزءًا من إطار يعمل بجدية على تمكين النساء، ويوفّر لهن مساحات آمنة للدعم والتعبير، وفي الوقت ذاته يتيح لي تطوير ذاتي مهنيًا وإنسانيًا ضمن بيئة قيمية واضحة وملتزمة بحقوق الإنسان.

قبل انضمامي لمركز المرأة، كنت أملك رغبة في مساعدة الآخرين، لكن فهمي للتحديات الاجتماعية التي تواجه النساء كان محدودًا، وكنت أتعامل مع الأمور من منظور عام أكثر من كونه خاصًا.



تجربتي العملية والإنسانية في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

بقلم: عفاف الحاج علي

وعلى الرغم من الصعوبة والألم إلا أنني لم استسلم أبداً، لأنني صممت على المضي قدماً وعدم التوقف والانزواء في زوايا النسيان.

بعد تطوعي بفترة بسيطة شاهدتني السيدة مها أبو دية وأنا أعاني في صعود الدرج، فأخبرتني بإنسانيتها المعهودة - أنها ستهيئ لي مسرّباً خاصاً بالمعاقين في الجهة الخلفية من المركز. والذي سهل لي الدخول والخروج من وإلى المركز بكل يسر بمساعدة زميلاتي وزملائي في العمل بكل أريحية دون أن أشعر بأنني أشكل عبأ لهم.

وفي فترة تطوعي برزت الحاجة إلى موظفة في قسم الاستقبال فتولت من التطوع لأصبح بعدها موظفة رسمية في المركز منذ تاريخ 10/4/2010 وحتى تاريخه.

تجربتي العملية والإنسانية في المركز أعادتني إلى زخم وتفصيل الحياة وجعلتني أشعر أن استمرارية العطاء والشعور بالرضا والأمان الوظيفي هي حاجة ومطلب تنشده النفوس الإنسانية حتى تعيش بسلام وسكينة.

هذه التجربة الإنسانية الرائعة المستمرة حتى الآن لم تكن تتكلل بالنجاح والتميز لولا وجود إدارة واعية متفهمة وطاقم من الموظفين/ات الرائعين المساندين - هيأت لي وما زالت الظروف المادية والمعنوية التي جعلتني أعاود الاندماج والانخراط من جديد في المجتمع وعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي هي الأساس السليم لتكوين أفراد أسوياء نفسياً يعيشون تحت مظلة الإنسانية بكل فخر واعتداد.

هناك محطة مفصلية في حياة كل منا، تشكل منعطفاً هاماً يجعلنا نقف ونتفكر برهة، فإما أن نكمل المسير بكل ثقة، أو أن نتوارى في تلك الزاوية لا نبارحها أبداً، لشعورنا بالعجز والرهاب خوفاً من أن نتعرض لتجربة جديدة من الممكن أن تكون أكثر قسوة وألمًا.

بتاريخ 10/2/2010 صممت على اختيار الخيار الأول بإكمال مسيرتي المهنية والعودة إلى الحياة العملية والاجتماعية التي شعرت أنها تُستنزف مني رويداً رويداً، على إثر مروري بتجربة مرضية قاسية ومؤلمة جداً ألزمتني الجلوس على كرسي متحرك لا أبارحه أبداً.

في مستهل حياتي كنت أعاني من إعاقة حركية، ولكنني كنت أستطيع التنقل وحدي وصعود الدرج دون أي صعوبة، فهي لم تقف يوماً حائلاً أمام إكمالي تعليمي الجامعي ومن ثم خوض سوق العمل في مؤسسة الملتقى الفكري في القدس- أمينة مكتبة، وبعدها في مركز الدراسات النسوية ضاحية البريد- القدس- منسقة للمكتبة النسوية.

في المكان والركن نفسيهما على الكنبة ذاتها في البيت، جلست ست سنوات، بعدها قررت الاتصال بالسيدة مها أبو دية لروحها السكينة والسلام - مديرة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي للتطوع في مكتبة المركز المتخصصة في قضايا المرأة، وبناء على ذلك طلبت مني الحضور إلى المركز، إلا أنني واجهت صعوبة في صعود ونزول الدرجات البسيطة في المدخل عبر استخدامي الووكر ومساعدة الآخرين.



رحلة نجاح: نجاحي في حصولي على المزاولة الشرعية الإسرائيلية، رحلة بدأت بالدعم وانتهت بالإنجاز

إعداد المحامية نجمة رائد حمدان

في حصولي على درجة امتياز، بالإضافة إلى أنه تم شكري من قبل القضاة على شخصيتي التي صقلها المركز بالثقة و القوة والعلم و الدعم، كانت ترجمة صادقة لمسار طويل من التعلم و التدريب .

اليوم، وأنا أوصل المزاولة الشرعية بالمحاكم الشرعية الغربية بثقة أكبر، استحضر كل لحظة دعم وإرشاد وتوجيه مررتُ بها خلال السنوات الثلاث التي منحني إياها المركز لأكون جزءاً منه. هذا النجاح لم يكن إنجازاً فردياً فحسب، بل هو ثمرة بيئة داعمة آمنت بقدرتي ومنحتني المساحة للتعلم والتقدم والنمو.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، الذي منحني فرصة حقيقية وممتدة للعمل والتعلم لمدة ثلاث سنوات، كانت خلالها بيئة مهنية داعمة أسهمت بشكل مباشر في بناء خبرتي القانونية وصقل مهاراتي العملية في قضايا الأحوال الشخصية. لقد كان للدعم والتوجيه والثقة التي منحني إياها المركز أثر بالغ في مسيرتي المهنية وفي تحقيق هذا النجاح، وصولاً إلى اجتياز متطلبات مزاولة المرافعة الشرعية بكل ثقة وكفاءة.

إن هذا الإنجاز لم يكن ليكتمل لولا إيمان المركز بدور التدريب المهني القانوني وحرصه على تمكين المحاميات فيه عملياً وعلمياً بخطاب نسوي حقوقى للمساعدة في عملية تغيير واقع النساء المعاش نحو واقع آمن، الأمر الذي جعل من هذه التجربة محطة مفصلية أعتز بها وأبني عليها مسيرتي المستقبلية بكل تقدير ومسؤولية.

لم يكن الطريق نحو حصولي على المزاولة الشرعية الإسرائيلية سهلاً، بل كان مليئاً بالتحديات القانونية والإنسانية التي تتطلب معرفة عميقة و خبرة عملية حقيقية و صعوبة ومعقدة على مدار ثلاث سنوات، شكل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي الداعم الأول في مسيرتي المهنية، فمن خلال الفرص التي منحت لي لأكون جزءاً من طاقمه واكتساب الخبرة الميدانية والقانونية في القضايا المعقدة و الصعبة و التي تحتاج إلى تجسير بشكل كبير إلى نجاحي في اجتياز امتحان المرافعة الشرعية الإسرائيلي، تعلمت كيف يمكن للقانون أن يكون أداة حماية وتمكين للنساء و الأطفال قبل ان يكون مطرقة في أروقة المحاكم.

في أروقة المركز، لم تكن التجربة مجرد تدريب مهني، بل كانت مدرسة قانونية وإنسانية متكاملة. لقد تعلمت الإصغاء قبل المرافعة، وفهم تفاصيل قضايا الأحوال الشخصية المعقد وتنازع القوانين المختلفة بحس مسؤول، والعمل بروح الفريق من أجل تحقيق العدالة للنساء اللواتي يحتجن صوتاً قانونياً قوياً وواثقاً.

لقد خضعت لامتحان المرافعة الشرعية لمحاكم القدس الشرعية الغربية وقد انعكست هذه التجربة بوضوح، إذ كنت أجيء بثقة و تمكين مستندة إلى معرفة و علم وخبرة حقيقية قد اكتسبتها عبر ثلاث سنوات متواصلة في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، فكان حضورى القانوني وثقتي بنفسى أمام أسئلة القضاة الكثيرة أي ما يقارب النصف ساعة التي جعلت من إجاباتي القانونية المحنكة و الموثقة من قبل خبرتي



العمل الاجتماعي والنفسي ما بين الاستعمار والأبوية

إعداد: نوف ناصر الدين

حدود الواجبات المهنية الشكلية؛ إذ لم يُختزل الدعم في تدخّل إجرائي، بل امتدّ ليشمل انخراطًا مستدامًا مع النساء وأسرهنّ. ومن المهم هنا التأكيد على أنّه لا توجد حلول معيارية أو تكنوقراطية للمآزق التي تواجهها النساء؛ بل ينطوي التدخّل المجدي على مسار متواصل من المقاومة-التفاوض-التكيّف، يقتضي من الممارسات والممارسين المناورة الدقيقة داخل أنظمة الهيمنة المتداخلة وضدها في آن واحد، والاستجابة لكلّ سرديّة وفق شروطها الخاصة.

وما قدرته على نحو خاص هو التزام الفريق بالمراجعة الذاتية المستمرة والمساءلة؛ أي ممارسة جماعية تقوم على مساءلة افتراضاتهم ومواقفهم وحدودهم بصورة نقدية، بهدف تقديم دعم يستند إلى أسس أخلاقية ويستجيب للسياق استجابة دقيقة. ومن خلال ذلك، تبيّن لي أنّ تقديم العون الاجتماعي والقانوني في مثل هذا السياق لا يقتصر على توفير خدمة، بل يشكّل أيضًا إنتاجًا للمعرفة المتموضعة وانخراطًا بنيويًا في شروط الواقع نفسه.

وعليه، لم تقتصر هذه التجربة التدريبية على إثراء مهني فحسب، بل شكّلت تحوّلًا فكريًا عميقًا؛ إذ عمّقت وعيها بالظروف السياسية والمعرفية الكامنة في الممارسة العلاجية والاجتماعية والقانونية في ظلّ شروط الاحتلال والقمع والظلم.

واصلتُ تدريبي في مجال الإرشاد والعلاج النفسيين في معهد تافيسستوك وبورتمان في المملكة المتحدة، الأمر الذي استوجب الالتحاق بصفة متدرّبة بمؤسسة تعمل في مجال الدعم النفسي أو الاجتماعي. وبناءً على ذلك، تواصلتُ مع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي طلبًا لإتاحة هذه الفرصة. وبعد استكمال التواصل والاتفاق، انضممتُ إلى فرع القدس كمتدرّبة؛ إذ يوفّر المركز دعمًا اجتماعيًا وقانونيًا للنساء الفلسطينيات.

ويعمل المركز في ظلّ الظروف البنيوية الأوسع التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، وعند تقاطع أنظمة قانونية متعدّدة وتكوينات أبوية متجذّرة، يسهم كلّ منها إسهامًا عميقًا في تشكيل التجارب المعيشة للنساء وتأثيرها في صحتهم النفسية والاجتماعية ورفاههم. ومن خلال الانخراط الوثيق في قضايا فردية، تبيّن لي حجم الآثار المادية والعاطفية الناجمة عن التفتّت القانوني والهشاشة البيروقراطية وعلاقات القوّة الجندرية؛ إذ انكشف لي كيف يتجسّد العنف البنيوي في تفاصيل الحياة اليومية تجسّدًا عميقًا، فلا يبقى مفهومًا مجردًا، بل واقعًا معيشًا ومتجسّدًا.

وعملتُ إلى جانب العاملات الاجتماعيات والمحاميات، الأمر الذي أتاح لي إدراك أهمية الممارسة العلاقية الحساسة للسياق. وقد تجاوز التزامهم بصورة متّسقة

الإنتاج المعرفي لمركز المرأة 2025

دليل مبسّط حول إجراءات استخراج حصر الإرث لتمكين النساء



أطلق مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بالتعاون مع منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة تقريرًا بمناسبة الذكرى الثلاثين لاعتماد إعلان بيجين ومنهاج عمله، تحت عنوان: "المعاناة المضغفة: الاحتلال والهياكل الأبوية - نساء فلسطينيات يناضلن من أجل التحرر والعدالة الاجتماعية". يسلط التقرير الضوء على التحديات الكبيرة التي واجهت النساء خلال السنوات الخمس الماضية، بما في ذلك جائحة كورونا، وتصاعد العنف المبني على النوع الاجتماعي، والانقسام السياسي، والضغوط الاجتماعية والاقتصادية تحت الاحتلال الإسرائيلي. كما يقدم مراجعة شاملة للواقع الفلسطيني ويستعرض الإنجازات والتحديات في مجالات بيجين الستة، مثل التنمية الشاملة، والقضاء على الفقر، والتحرر من العنف، والمشاركة والمساءلة، والمجتمعات السلمية، وحماية البيئة.

يهدف الدليل إلى دعم النساء وتمكينهن من اتخاذ خطوات واعية وواثقة في مسار المطالبة بحقوقهن الإرثية، والمساهمة في تعزيز العدالة داخل الأسرة والمجتمع. ويأتي هذا الدليل كجزء من التزام المركز المستمر بتقديم الدعم القانوني والاجتماعي للنساء، ومرافقتهن خطوة بخطوة لضمان حقوقهن.

للإطلاع على الدليل: <https://tinyurl.com/2e75mnhy>

التقرير الموازي لتقرير بيجين +30 فلسطين 2025



يستخدم التقرير كمرجع وأداة مناصرة لدعم جهود تعزيز حقوق النساء وتحقيق العدالة الاجتماعية في فلسطين خلال السنوات القادمة.

للإطلاع على التقرير: <https://tinyurl.com/5n8b33ae>

واقع واحتياجات النساء المقدسيات «دراسة نوعية جديدة للمركز»

إعداد: الباحث نبيل دويكات

على امتداد سنوات عمل المركز في تقديم خدمات الدعم والإرشاد القانوني والاجتماعي للنساء والفتيات المعنفات والمتهمة حقوقهن، واجهنا الكثير من العقبات والصعوبات في الدفاع عن حقوق النساء في مدينة القدس بشكل خاص أكثر من غيرها.

عقب عدوان الرابع من حزيران عام 1967 وقيام «إسرائيل» باحتلال كامل الضفة الغربية وقطاع غزة، قامت فوراً بسلسلة من الإجراءات والقرارات الإدارية والعسكرية لعزل المدينة عن بقية الضفة الغربية وقطاع غزة وضمها إدارياً إلى دولة الاحتلال، وأصدر «الكنيست» قراراً عام 1989 يعتبر القدس «عاصمة موحدة» لدولة إسرائيل. وعملت سلطات الاحتلال طوال هذه المدة على سياسة متكاملة وشاملة تهدف إلى طرد وتهجير مواطني المدينة الفلسطينيين والعمل على تهويدها.

لقد أدت سياسات هدم المنازل، والقمع والقتل والاعتقال، وفرض الضرائب الباهظة والمخالفات، وسحب الهويات والإقامة، وبناء جدار فصل عنصري محيط بالقدس، والحواجز والبوابات ومنع الدخول إليها، والتضييق على الأماكن الدينية والتاريخية، والتضييق على المؤسسات المقدسية، وتطبيق القانون الإسرائيلي على سكان المدينة في كل المجالات ... وغيرها من السياسات إلى وجود تعقيدات كبيرة على ظروف حياة المقدسيين. وعانت النساء بصورة أكثر عمقا من جراء هذه السياسة، ويات على النساء ليس فقط البحث عن الحقوق في الصحة والتعليم والعمل والضمان الاجتماعي وغيرها، بل حتى التفكير في علاقات الارتباط والزواج وبناء الأسرة، لأن التعقيدات القانونية التي خلقتها دولة الاحتلال بإجراءاتها المختلفة قسمت المقدسيين وشتتتهم بين داخل حدود جدار الفصل العنصري وخارجه، وتحكمها الكامل بالدخول والخروج من المدينة، كما ساهمت في فرض وقائع لفصلهم عن محيطهم الاجتماعي ومجتمعهم الفلسطيني حتى في علاقات الزواج والارتباط وغيرها من العلاقات الاجتماعية.

في ظل جرائم الإبادة.. سيف القتل يبقى مُصَلِّتًا على نساء وفتيات فلسطين



تقرير تحليلي حول حالات قتل النساء والفتيات التي رصدها المركز ووثقها خلال عامي 2023 و2024

نُقدم في تقريرنا الحالي تحليلاً معمقاً لحالات قتل النساء والفتيات التي وثقها مركز المرأة خلال عامي 2023 و2024. يأتي هذا التقرير في سياق بالغ التعقيد، حيث تتواصل جرائم الإبادة ضد شعبنا الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما يزيد من معاناة النساء والفتيات ويضعف قسوة الظروف التي يواجهنها.

يشمل التقرير توثيق 49 حالة قتل لنساء وفتيات في تلك الفترة، في ظل واقع يشهد تزايداً في ظاهرة القتل التي لا تقتصر على القتل المتعمد فقط، بل تشمل أيضاً التقصير والإهمال.

منذ عام 2000، يعمل المركز على رصد هذه الجرائم وتوثيقها بهدف تسليط الضوء عليها وتحويلها من قضية أسرية خاصة إلى قضية مجتمعية عامة تُظهر واقع التمييز ضد النساء. في هذا السياق، يبرز التقرير مخاوف حقيقية من استغلال الوضع الراهن لزيادة العنف ضد النساء، خاصة في ظل انشغال المجتمع بتداعيات الاحتلال.

للإطلاع على التقرير: <https://tinyurl.com/mw7rd4dp>

- دراسة الحالة لثلاث من النساء المستفيدات من الخدمات.
 - عقد (5) مقابلات معمقة مع خبراء/خبيرات من العاملين/ات في المؤسسات المقدسية.
 - عقد مقابلات معمقة مع الزميلات العاملات في مكتب القدس.
 - التحليل والنتائج
- تفقد النساء المقدسيات الكثير من الحقوق التي نصت عليها المواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان لمجرد كونهن نساء مقدسيات.
- «تشنت الهويات» يترك آثارًا مضاعفة على النساء المقدسيات.
- «تنازع القوانين» يزيد حدة معاناة النساء في حالات النزاع الأسري.
- معاناة النساء تكون مضاعفة في حالات النزاع الأسري والطلاق، سواء قانونيا، أم اقتصاديا، أم اجتماعيا، أم غيرها من الجوانب.

النساء المقدسيات ضحية لعنف وانتهاك مزدوج للحقوق، سواء من قبل الاحتلال وسياساته أم من قبل الثقافة المجتمعية الأبوية. التمييز والعنف المزدوج ضد النساء المقدسيات من أبرز الأمور التي تظهر بوضوح في واقع وحياة النساء المقدسيات، وعلى الرغم من أنه لا يوجد أي مؤشر واضح في سياسات الاحتلال يشير إلى استهداف النساء المقدسيات خاصة بوصفهن نساء، إلا أن مجمل سياسات الاحتلال تجاه المقدسيين تنعكس في أشد آثارها عمقا لتطال النساء بصورة أكبر من غيرها. وتحتمل النساء العبء الأكبر من تبعات هذه السياسات.

تتعرض المؤسسات المقدسية أيضا لسلسلة من العقبات نتيجة سياسات الاحتلال في تفريغ المدينة من المؤسسات المقدسية. وتعاني من قلة الإمكانيات وضعف التمويل، وتعقيدات إجراءات التسجيل ومنافسة من أجهزة ومؤسسات الاحتلال الرسمية المنظمة التي تمتلك إمكانيات هائلة في كل المجالات.

يزيد هذا الأمر من معاناة النساء حيث يجرمهن من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المقدسية في المجالات الصحية والقانونية والاجتماعية والتعليم، والتوعية، والاقتصاد، وغيرها.

في علاقات الزواج، أصبحت المرأة تبعا لكل الإجراءات السابقة إما امرأة تحمل الهوية المقدسية و متزوجة من حامل هوية مقدسية، أو تحمل الهوية المقدسية و متزوجة من فلسطيني يحمل الهوية الفلسطينية، أو تحمل هوية فلسطينية و متزوجة من فلسطيني يحمل الهوية المقدسية. انعكست هذه المفاهيم والصيغة القانونية لبطاقة الهوية التي يحملها المقدسيون على علاقات الزواج وبناء الأسر والأطفال وحقوقهم في الصحة والتعليم وغيرها من الحقوق، حيث يمنع حامل الهوية الفلسطينية من دخول القدس والإقامة فيها.

لقد أدت سياسة «تشنت الهويات» الاحتلالية إلى وجود حالة من «تنازع القوانين» السارية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. وكانت النساء هنّ أكثر المتضررين من هذه السياسة، وتحولنّ إلى ضحايا لها خاصة في حالات النزاع الأسري، حيث أشارت معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى وجود وقوعات طلاق بما يقارب 30% من إجمالي حالات الزواج المسجلة في محافظة القدس عام 2022.

أهداف الدراسة

هدفت إلى تسليط الضوء على واقع التحديات التي تواجهها النساء القدسيات، والمؤسسات المقدسية، وخاصة النساء في الواقع السياسي والقانوني المعقد في المدينة، وإجراءات الاحتلال المختلفة فيها، واقتراح التدخلات التي تسهم في مواجهة انتهاكات حقوق النساء المقدسيات في مختلف المجالات.

منهجية الدراسة

المنهج النوعي النسوي التحليلي الذي يعطي النساء الفرصة لعرض رؤيتهن حول واقعهن والانتهاكات المختلفة لحقوقهن وسبل وإمكانيات تغيير هذا الواقع، واعتمدت على استخدام أدوات المقابلات المعمقة وجمع وتحليل البيانات والأرقام المتوفرة من المركز في تقديم الخدمات المختلفة للنساء:

- تم عقد (12) مقابلة معمقة مع نساء مقدسيات، من المستفيدات من خدمات الدعم القانوني والاجتماعي للمركز.

أحد الأمثلة والنماذج من معاناة النساء المقدسيات

(ع) سيدة في العقد الرابع من العمر، تحمل هوية مقدسية وزوجها يحمل هوية الضفة الغربية، لديهما أربعة أبناء. عاملة وساهمت مع زوجها في شراء منزل لهما، وبسبب هويتها لا يمكن تسجيل المنزل باسمها او باسميهما ولذلك سُجّل المنزل باسمه، وبسبب علاقته خارج إطار الزواج وإدمانه على الكحول وغير ملتزم بحياة الأسرة ورعايتها قررت الطلاق منه. تم توجيهها إلى محكمة في الضفة الغربية من أجل الطلاق، ثم إلى محكمة في القدس من أجل تثبيت الطلاق لكي تتمكن لاحقا من الحصول على حقوق رعاية الأبناء. لا تستطيع أن تتقدم بطلب للحصول على نفقة الأطفال في محكمة إسرائيلية في القدس لأن قرارات هذه المحكمة ليس لها آلية للتنفيذ في منطقة الضفة الغربية، كما لا تستطيع القيام بذلك في المحكمة الشرعية الأردنية في القدس، لأنه لن يتمكن من دخول القدس وحضور المحكمة. وكان الأفضل بالنسبة لها رفع قضية النفقة في محكمة في الضفة الغربية، لكن ذلك يحتاج إلى وقت طويل والعبور عبر الحواجز وحضور جلسات المحاكمة، ما يعني انقطاعها عن العمل وقد يتسبب ذلك في فقدانه، ومن ناحية ثانية فإنها لو تقدمت بالطلب وحصلت على قرار فإنها ستلتقى ما يقارب (250) شيكلا نفقة للطفل الواحد شهريا في حال نجاح تنفيذ الحكم، وهذا المبلغ زهيد بالنسبة لمستوى الحياة المرتفع في مدينة القدس، تنازلت في النهاية عن رفع قضية النفقة. تقدمت بطلب حضانة الأبناء في القدس، لأنها لن تستطيع العناية بأمورهم الصحية والتعليمية وغيرها دون موافقة الأب أو الحصول على قرار من المحكمة بالحضانة. النتيجة النهائية حصلت على الطلاق من محكمة في الضفة الغربية، وثبتت الطلاق في محكمة في القدس، تنازلت عن قضية نفقة الأبناء في محكمة في الضفة الغربية، حصلت على قرار حضانة الأبناء في محكمة في القدس، خسرت كل مساهمتها في شراء المنزل. هي تعمل وتدير شؤون الأسرة ومتطلباتها كاملة.



ورقة قانونية بعنوان: العقبات التي تحرم المرأة من الميراث

إعداد المحاميتين: رنين أبو زايد وهلا عواد

حيث تشير البيانات إلى أن نسبة حصول النساء على ميراثهن لا تتجاوز 2%، حتى مع وجود نص صريح في الشريعة الإسلامية والقانون على هذه الحقوق، حيث إن هذا الواقع يعكس أزمة مركبة تتجاوز حدود النص القانوني إلى عمق البنية الثقافية والاجتماعية، إذ تواجه المرأة جملةً من العقبات البنيوية التي تحول دون تمتعها الفعلي بحقوقها الإرثية التي تتراوح بين العرف المجتمعي الذي يُقدّم المساومة العائلية على النص الشرعي والضغط الأسرية التي تُجبرها على التنازل عن حقاها اتقاءً للنزاع أو حفاظًا على ما تسمى «الروابط العائلية» مرورًا بضعف الوعي القانوني، وانتهاءً بغياب آليات إنفاذ فعّالة تحمي هذا الحق عند انتهاكه.

لكن هذا الواقع ليس قدرًا لا يُتجاوز، فكما أثبتت الشريعة الإسلامية مرونتها في تكريس العدالة، يمكن للتشريعات الفلسطينية أن تتحول إلى أدوات فاعلة لتمكين المرأة، عبر سد الثغرات (كتعديل القرار بقانون رقم 6 لسنة 2023)، وتعزيز الوعي المجتمعي بحقوقها، وبناء جسر بين المنظومة القانونية والواقع الاجتماعي، ف ضمان حصول النساء على ميراثهن ليس قضيةً فرديةً فحسب، بل هو استثمار في تنمية المجتمع بأكمله وعلامةً على نضجه في تحقيق المساواة.

لقراءة المقالة: <https://tinyurl.com/45u77rwy>

يعتبر الميراث من الموضوعات القانونية الأكثر أهمية التي تعالج في معظم الأنظمة القانونية حول العالم، حيث يتعلق بتوزيع وتقسيم ممتلكات المتوفى بين ورثته وفقًا للأنظمة المعمول بها في كل بلد، وفي نطاق ضمان الشريعة الإسلامية بحقوق المرأة الواضحة والصريحة في الميراث، التي جعلتها شريكًا ضروريًا في الثروة العائلية، لذا تبين الأرقام فجوة صادمة بين النص الشرعي والتطبيق العملي، فحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حتى منتصف عام 2023، لم تتجاوز نسبة حصول النساء على حقوقهن الإرثية سوى 12%، وهو مؤشر يعكس اختلالًا بنيويًا يتجذر في عوائق اجتماعية واقتصادية وقانونية متشابكة.



2 خليل موسى، تقرير عن غالبية النساء في فلسطين محرومات من حقهن في الميراث، 25 أكتوبر 2022 منشور على الموقع التالي: <https://tinyurl.com/yuyw5ucc>

1 خليل موسى، تقرير عن غالبية النساء في فلسطين محرومات من حقهن في الميراث، 25 أكتوبر 2022 منشور على الموقع التالي: <https://tinyurl.com/yuyw5ucc>

مكتبة المركز...

نافذتك إلى عالم قضايا المرأة والنوع الاجتماعي



في عامٍ مثقلٍ بالتحديات والقيود، واصلت مكتبة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي أداء رسالتها كمساحة آمنة للمعرفة والبحث، وكنقطة التقاء للطلبة والباحثين/ات والمهتمين/ات بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي في فلسطين. لم تكن المكتبة مجرد رفوف كتب، بل نافذة حيّة على العدالة والحقوق والمساواة.

استقبلت المكتبة خلال عام 2025 نحو 145 مستفيدًا/ة من تخصصات وخلفيات متعددة، ووفّرت لهم مصادر معرفية معمّقة حول قضايا تمس واقع النساء الفلسطينيات، من الحضانه والطلاق وزواج الطفلات، إلى التحرش والجرائم الإلكترونية والانتهاكات الإسرائيلية، إضافة إلى القانون الدولي وحقوق الإنسان. وعبر إثراء محتواها المعرفي، أدرجت المكتبة 89 كتابًا جديدًا، وأتاحت آلاف التقارير والملخصات للجامعات والمؤسسات في فلسطين، مساهمةً في دعم البحث الأكاديمي وبناء معرفة حسّاسة للنوع الاجتماعي. كما عززت حضورها المجتمعي من خلال الشراكات والمشاركة في معرض الكتاب الخامس تحت شعار "صمود رغم القيود".

تؤكد تجربة المكتبة في 2025 أن المعرفة ليست ترفًا، بل أداة تمكين، وأن المكتبة كانت - وما زالت - مساحة تصنع الوعي في فلسطين، وتساند المرأة، وتؤمن بأن التغيير يبدأ من الكلمة.

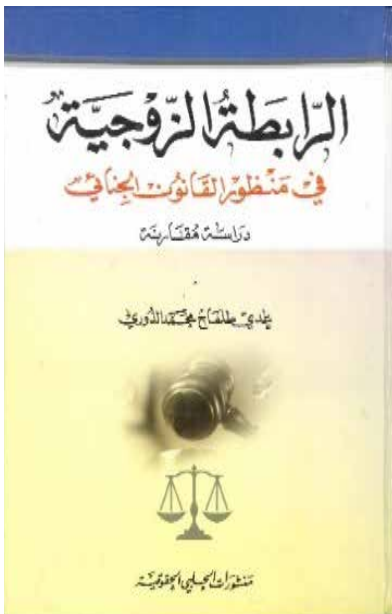
كتاب في مكتبة المركز: الرابطة الزوجية في منظور القانون الجنائي (دراسة مقارنة)

تتناول هذه الدراسة الترابط الوثيق والدقيق بين أحكام قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية، خاصة فيما يتعلق بمعالجة الجرائم الماسة بالرابطة الزوجية. إذ يلعب قانون الأحوال الشخصية دورًا مهمًا في تنظيم هذه العلاقة، وله انعكاس مباشر على الأحكام الجزائية سواء بالوجود أو العدم. تركز الدراسة على تعريف الرابطة الزوجية وأهميتها في الأحكام الجنائية، وتوضح كيف تؤثر هذه الرابطة في تخفيف العقوبة أو تشديدها إذا تحققت شروطها، كونها عنصرًا تبعيًا مؤثرًا على الإجراءات الجزائية. كما تستعرض الدراسة أثر الرابطة الزوجية على إجراءات الدعوى، بدءًا من تحريك الشكوى وحتى تنفيذ الحكم، مع توضيح أثرها على إثبات أطراف الجريمة مثل الشاهد أو الخبير، بما يعكس العلاقة بين القانون المدني والجنائي في معالجة القضايا الأسرية.

إعداد: عدي طلفاح محمد الدوري

تقديم: ميسون سمور - مسؤولة المكتبة

عدد الصفحات: 363 صفحة



محطات إعلامية

في مسيرة المركز خلال 2025

شارك مركز المرأة في جائزة الإعلام الشبابي - دورة الصحافية الشهيذة نرمين حبوش 2024-2025، حيث مثلته المديرية العامة رندة سنيورة في لجنة التحكيم لتقييم مشاريع إعلامية ركزت على حقوق النساء والنوع الاجتماعي، مع عرض أفلام ومشاريع مبتكرة باستخدام الواقع الافتراضي تسلط الضوء على صمود النساء الفلسطينيات.

للمزيد: <https://tinyurl.com/2tsuk8xb>



وشارك المركز في إطلاق «دليل الصحافية الصديقة» بالتعاون مع جامعة بيرزيت ومؤسسة جذور لتعزيز التغطية الإعلامية لقضايا الصحة الإنجابية والجنسية. ولم يقتصر حضور المركز على الفعاليات فقط، بل وصل إلى الشاشات الرقمية والإعلامية من خلال برامج ومقابلات توثق الواقع المعقد للنساء الفلسطينيات، مثل:

مركز المرأة لوطن: توثيق 49 حالة قتل للنساء خلال عامين.

لمشاهدة المقابلة: <https://tinyurl.com/27hw3v6y>

برنامج «عدالة نسائية: نقاش حول العدالة وواقع النساء في القضاء الفلسطيني.

لمشاهدة الحلقة: <https://tinyurl.com/5bh8fz52>

بودكاست «النساء كفاعلات للتغيير»: مناقشة تحديات المرأة الفلسطينية ودور المركز في التوثيق والمناصرة.

لمشاهدة الحلقة: <https://youtu.be/q6AVn5Rrr5c>

فعالية «أصوات من غزة»: مركز المرأة يسلط الضوء على الوضع الإنساني للنساء والأطفال في غزة: دعوة المجتمع الدولي للتحرك والمساءلة الدولية.

المقابلة الكاملة: https://www.instagram.com/reel/DPBi_e-jkNg

مقابلة مع أوكسفام: تسليط الضوء على العنف الممنهج ضد النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال.

للمقابلة: <https://www.facebook.com/share/r/17ETFrEuUF>

حملة 16 يومًا لمناهضة العنف ضد المرأة: تعزيز العدالة الجندرية ودعم النساء والفتيات الفلسطينيات.

استمع للرسالة: <https://tinyurl.com/we2ddfmx>

Wait A Minute مع WILPF: عرض المقاومة النسوية اليومية وتجارب مركز المرأة.

للمشاهدة: <https://youtu.be/GMSsPSQUFpM>



عضوات وأعضاء مجلس الإدارة والهيئة العامة للمركز

رئيسة مجلس الإدارة	الدكتورة ليلى فيضي
نائبة رئيسة مجلس الإدارة	السيدة لنا بندك
أمينة الصندوق	السيدة سميرة حليلة
أمينة السر	السيدة رتيبة أبو غوش
عضوة مجلس إدارة	الدكتورة سحر القواسمي
عضوة مجلس إدارة	السيدة تامي رفيدي
عضو مجلس إدارة	السيد عبد القادر الحسيني
عضو مجلس إدارة	السيد فهمي شاهين

والسيدات والسادة (مع حفظ الألقاب)

زياد عثمان	زعل أبو رقطي	رنا النشاشيبي
ماجدة المصري	رجاء رنتيسي	هانيا البيطار
رشا حماد	وليد نمور	ريما نزال
علياء العسالي	زهيرة كمال	ميسون عودة
حلمي أبو عطوان	سلوى النجاب	نائلة عايش
إيمان ناصر الدين	رحاب صندوقة	لينا عبد الهادي
سوار عودة	فارسين شاهين	لميس العلمي
غازي بني عودة	سهير عودة	فاطمة المؤقت
فليتسيا أديب	سليم تماري	نور بمباشي

عناوين مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

المقر الرئيسي	23 شارع وديعة شطارة - بطن الهوى - رام الله هاتف: 00970-2-2956146/7 أو 00970-2-2967915/6 فاكس: 00970-2-2956148 ص.ب 54262 القدس -الرمز البريدي 91516 البريد الإلكتروني: info@wclac.org
مكتب القدس	6 شارع الجوزة - بيت حانينا - خلف سوبر ماركت جعفر-القدس ص.ب 54262 القدس - الرمز البريدي 91516 هاتف: 0097226282449 تلفاكس: 00972-2-6281497
مكتب الخليل	الخليل - رأس الجورة - قرب دائرة السير-عمارة حريزات - الطابق الثاني تلفاكس: 00970-2-2250585
مكتب بيت جالا	بيت جالا - شارع المغتربين - بجانب بيت الشيوخ - بناية رقم 76 هاتف: 00970-2-2760780
خط المساعدة المجاني	1800807060

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي مؤسسة فلسطينية حقوقية نسوية مُستقلة تأسست في القدس عام 1991، تعمل على تمكين النساء وحمايتهنّ من التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ومن خلال المناصرة، والمساءلة، والحماية، والخدمات الاجتماعية والقانونية والتفعيل المجتمعي، ونسعى نحو وصول النساء إلى العدالة والمساواة، ونؤمن بأنّ تحرر النساء متصل بالنضال ضد الهياكل الاستعمارية والتمييزية، ونعمل بالشراكة محليًا وإقليميًا ودوليًا لتفكيك الأنظمة القمعية وبناء مُجتمع حُر وعادل، ومُنصف.

إصدار مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي – رام الله – 2026

